مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9700

الأربعاء، 7 آب/أغسطس 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة الغالي	(سيراليون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيدة سامعي/السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة رودريغس – بيركيت
	فرنسا	السيدة برودهرست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كارتي
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

دعم التعهدات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في سياق التعجيل بالخفض التدريجي لعمليات السلام

رسالتان متطابقتان مؤرختان 30 تموز/يوليه 2024 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة (S/2024/573)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

دعم التعهدات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في سياق التعجيل بالخفض التدريجي لعمليات السلام

رسالتان متطابقتان مؤرختان 30 تموز/يوليه 2024 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة (S/2024/573)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمات الإحاطات التالية أسماؤهن للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة سيما سامي بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ السيدة مارثا آما أكيا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام؛ والسيدة خلود خير، المدير المؤسس المؤسسة لمركز كونفلوانس أدفايزوري.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/573، التي تتضمن نص رسالتين متطابقتين مؤرختين 30 تموز/يوليه 2024 موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة، يحيل بهما مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بحوث.

السيدة بحوث (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوتي للمشاركة في هذه المناقشة المهمة.

لقد شهد ربع القرن الماضي اعتراف مجلس الأمن في قرار تلو الآخر بمحورية المساواة بين الجنسين بالنسبة للسلام. ويفعل المجلس ذلك لأن الأدلة واضحة ولا جدال فيها: فالمساواة بين الجنسين تدعم منع نشوب النزاعات والتعافي بعد انتهاء النزاع، في حين أن عدم المساواة بين الجنسين تجعل نشوب النزاعات أكثر احتمالاً والسلام أقل ديمومة. وبالتالي فإن المساواة بين الجنسين تقع في صميم جهاز الأمم المتحدة للسلام والأمن وحفظ السلام.

إن جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي يقودها ويوجهها المجلس، لها تاريخ مشرف في المساهمة في تجنب تجدد العسكرة في مجتمعات ما بعد النزاع. وكان جزء من هذا التاريخ أيضًا مساهمة في تحقيق المساواة بين الجنسين. على سبيل المثال، ساعدت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في نقل العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان إلى مواقع أكثر أمناً في السنوات الأخيرة، وسهلت تمثيل المرأة في الحوارات المجتمعية المحلية في عملية السلام، حيث بلغت نسب تمثيلها 30 و 40 في المائة في العديد من المجتمعات المحلية، وساهمت في إدانة العشرات من أفراد الجماعات المسلحة وقوات الأمن بتهمة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وقد اضطلعت البعثات السياسية الخاصة أيضًا بدور مهم فيما شهدناه في البلدان التي تمر بأزمات من تحقيق مكاسب متواضعة ولكن ثابتة في مجال مشاركة المرأة وتمثيلها على الصعيد السياسي، حتى في أكثر السياقات صعوبة. ولطالما كانت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال من أكثر الداعمين للتطلعات السياسية للمرأة الصومالية التي تناضل من أجل تمثيل أفضل من خلال الحصص وإجراء تغييرات في قانون الانتخابات.

وتشعر هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالقلق إزاء الآثار المحتملة للقرارات المتعددة التي صدرت مؤخراً بتقليص أو إغلاق بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. تتخذ هذه القرارات حتى مع تزايد عدد وشدة النزاعات وانعدام الأمن. إذ أنه في مواجهة مستويات غير مسبوقة من النزاع والعنف، من غير المنطقي أن ينخفض عدد أفراد حفظ السلام المنتشرين في جميع أنحاء العالم بمقدار النصف تقريبًا، من 000 121 في عام 2016 إلى حوالي 000 71 في عام 2024. ويحدث ذلك في ظل تنامي كراهية النساء والعنف ضد النساء

والفتيات. ويتجلى ذلك في الحروب التي نشهدها والحروب التي نخشاها والاستخفاف الواضح في شنها بحياة النساء والفتيات ورفاههن وحقوقهن واستقلاليتهن. وأود أن أشكر سيراليون على اقتراح هذه المناقشة، وعلى توفيرها الحيز لهذه المناقشة الحاسمة الأهمية وإتاحة الفرصة لنا، بصفتنا هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لتبادل وجهات نظرنا.

في الأشهر الأخيرة من 15 عاما متتالية من عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي، استمع مجلس الأمن إلى المديرة التنفيذية لإحدى أكبر المنظمات غير الحكومية المعنية بتقديم الرعاية الصحية والعدالة الاجتماعية في هايتي (انظر S/PV.8502). وطلبتْ من مجلس الأمن ضمان حماية المكاسب التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين في حال انتقال البعثة أو تقليصها، بما في ذلك توفير الموارد اللازمة – وهو طلب معقول يتماشى إلى حد كبير مع الأولويات المعلنة لمجلس الأمن.

كان ذلك في نيسان/أبريل 2019. وبعد عشرة أشهر، كانت قوات حفظ السلام قد غادرت. وحضرت ممثلة أخرى عن المجتمع المدني تمثل نساء هايتي لتقديم إحاطة إلى المجلس (انظر S/PV.8729). وأخبرت المجلس عن العصابات المسلحة التي كانت تغتصب النساء وتصور عمليات الاغتصاب وتنشرها على وسائل التواصل الاجتماعي. وأوضحتْ أن الاغتصاب الجماعي أصبح سلاحاً سياسياً وتعبيراً متعمداً وصريحاً عن تحدي تطبيق القانون. وقالت إن مناطق بأكملها كانت تسيطر عليها عصابات مسلحة أفضل تسليحاً وتجهيزاً من الشرطة. وتحدثتْ عن عمليات الاختطاف، وعن الطلاب المذعورين غير القادرين على الخروج، وعن المحاكم في العاصمة التي تم إغلاقها منذ مغادرة بعثات حفظ السلام. كان ذلك قبل أربع سنوات ونصف السنة، والواقع الذي وصفته هو واقع اليوم. تم إبلاغ مديري القضايا ومقدمي الخدمات في هايتي بحوالي 000 5 حالة اغتصاب في عام 2023، مع ارتفاع أعداد جرائم القتل والاختطاف وحوادث العنف الجنسي كل عام ولا تظهر أي علامات على تراجعها.

وفي الوقت نفسه تقريباً، في المناقشة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن في عام 2019 (انظر S/PV.8649)، قالت ناشطة شابة من السودان، أصبحت أيقونة لثورة ذلك العام، لمجلس الأمن إن المرأة قد هُمشت بالفعل في العملية السياسية في الأشهر التي تلت الثورة. كما أعربت عن شكوكها فيما إذا كانت حصة النساء الموعودة بنسبة 40 في المائة في المجلس التشريعي الانتقالي ستتحقق على الإطلاق. ومن بين أمور أخرى، طلبت من مجلس الأمن وقف تقليص حجم بعثة حفظ السلام إلى أن يصبح الوضع الأمني أكثر استقراراً وحماية المدنيين أكثر ضماناً. وعلى الرغم من تلك التحذيرات، تم إغلاق العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بعد مرور عام على ذلك. والمجاعة وشيكة اليوم في السودان، في ظل عدم وجود بعثة لحفظ السلام أو بعثة سياسية، وقد يموت الآلاف من الأمهات الجدد في الأشهر القليلة المقبلة. كل ذلك يجري في الوقت الذي تتعرض فيه النساء والفتيات لجميع أنواع القسوة والعنف، وأعتقد أن أعضاء المجلس على علم تام بذلك.

لقد كانت قرارات المجلس واضحة. ودعا القرار 2594 (2021) إلى إجراء تحليل جنساني شامل وتوفير الخبرة في هذا المجال لإثراء أي عملية انتقالية للأمم المتحدة منذ البداية، وإلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في جميع المراحل المتسلسلة للبعثة والعملية الانتقالية، وإلى الحفاظ على المكاسب التي تحققت في مجالات المساواة بين الجنسين والمرأة والسلام والأمن. وقد فعل ذلك إدراكاً منه لحقيقة أن هذه الجهود تنقذ الأرواح وتمكن المرأة وتحميها من الأذى. وقد استندت تلك التعليمات المباشرة إلى سنوات من الصياغة المماثلة في قرارات مجلس الأمن الأخرى وسياسة الأمم المتحدة وتوجيهاتها. وعلى الرغم من ذلك، فإن التوجيهات لا يتم تطبيقها في كثير من الأحيان. وهذا هو السبب في أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تشعر بقلق شديد إزاء الاتجاه الحالي الذي يُضيّق الحيز والدعم لبعثات الأمم المتحدة بطرق متسرعة للغاية بحيث لا تسمح بمشاركة المرأة بشكل مناسب أو إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين. ولنأخذ مثالاً بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، فإن الوقت القصير الذي سُمح به لإغلاق البعثة يعني أنه لم يكن بالإمكان نقل أي من الأعمال المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أو مستشاري وموظفي

الشؤون الجنسانية إلى سلطات الدولة أو فريق الأمم المتحدة القطري. هذا مجرد مثال واحد.

وعلى مدى أكثر من ست سنوات، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل وثيق مع إدارة عمليات السلام لتعزيز استجابة عمليات الأمم المتحدة الانتقالية للمنظور الجنساني، بدءاً بالعمل على الحد الأدنى من المتطلبات المتفق عليها إلى التحليل المشترك والتخطيط وبناء القدرات، والمشاركة مع الشركاء الوطنيين وتقاسم الموظفين في مواقع مشتركة وتقاسم الأصول. في تلك الفترة، حددنا العديد من الثغرات. وسأسلط الضوء على ثلاثة منها اليوم.

أولاً، غالباً ما تكون المرأة وقضايا المساواة بين الجنسين بشكل عام ممثلة تمثيلاً ناقصاً أو غائبة عن المفاوضات مع البلدان المضيفة بشأن خفض عدد البعثات ومغادرتها. وفي بعض الحالات، لا يتم ذكر النساء والمجموعات النسائية إلا كضحايا بحاجة إلى الحماية لا كشركاء في عملية الانتقال، بما في ذلك العديد من منظمات حقوق المرأة التي يمكن أن ترث وظائف مهمة للبعثة المغادرة إذا ما تم تقديم الدعم الكافي لها. كما يتم استبعاد النساء من القرارات المتعلقة بالمسائل الأمنية والبنية الأمنية.

ثانياً، غالباً ما يتم استبعاد تحليل النزاع المراعي للمنظور الجنساني من عمليات التخطيط في البداية ولا يتم إجراؤه إلا في وقت لاحق، بموارد يجب جمع الأموال لها بشكل منفصل أو عن طريق إعادة استخدام التمويل المرن من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ثالثاً، إن الأموال التي تنفق على بعثات الأمم المتحدة لا يعاد تخصيصها لبناء السلام أو التنمية المستدامة بمجرد مغادرتها، سواء من خلال فريق الأمم المتحدة القطري أو الشركاء الوطنيين الآخرين. وبمجرد أن تشهد الأمم المتحدة انخفاضاً حاداً في ميزانياتها وحضورها، غالباً ما تكون الخبرة والبرمجة في مجال المساواة بين الجنسين أول المجالات التي يتم تخفيض أولوياتها. ولمعالجة هذه الشواغل، أود أن أقدم ثلاثة حلول.

أولاً، نوصي بأن يضمن المجلس أن تحافظ عمليات الانتقال في الأمم المتحدة على مكاسب المساواة بين الجنسين والمشاركة الفعالة للمرأة بكل الطرق الممكنة. يشمل ذلك العمل المعتاد من خلال القرارات والبيانات وفي التواصل مع الحكومات المضيفة وأي منظمات إقليمية أو دون إقليمية تقدم الدعم لحفظ السلام.

ثانياً، ينبغي أن يواصل المجلس دعوة النساء من المجتمع المدني لإطلاعه دورياً وتقديم تحليل لسياقاتهن من منظور جنساني. كما ينبغي أن يقوم فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن بزيارات ميدانية إلى البلدان بعد مغادرة بعثة الأمم المتحدة من أجل رصد حالة النساء والفتيات وتقديم تقارير عنها، بحيث يمكن إدراج هذا التحليل في عملية صنع القرار.

ثالثاً، نوصي مجلس الأمن بإيلاء المزيد من الاهتمام للتمويل. إن دور صندوق بناء السلام أساسي في ذلك، وكذلك التعاون الأقوى مع المؤسسات المالية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتضمن جميع عمليات سحب القوات خططاً لتخصيص موارد كافية للعمل على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت.

وفي بعض الحالات، لا تستند عمليات المغادرة المعجّلة للبعثات في نهاية المطاف إلا إلى جداول زمنية سياسية ولا تجسد الحقائق على أرض الواقع تجسيداً تاماً. ونعتقد أن مجلس الأمن والشركاء الدوليين لديهم القدرة على إشراك الحكومات المضيفة من أجل منع مثل هذه التحولات المتسرعة، لا سيما من أجل حماية حقوق النساء والفتيات. ولا يمكننا أن نسمح بالتخلي عن الأدوات التي صاغها المجلس بعناية على مدى عقود من الزمن للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فهي قيمة للغاية ومهمة للغاية بالنسبة للنساء والفتيات. إننا نخشى من مستقبل تتزايد فيه الفظائع ضد المرأة، ويتزايد فيه تهميشها في عملية صنع القرار، وفي نهاية المطاف فشل المجتمع الدولي. يجب أن يكون هذا الاحتمال غير مقبول بالنسبة لنا جميعاً، وأنا على ثقة بأنه كذلك.

أمامنا فرصة هذا الخريف مع انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، وفي العام المقبل ونحن نحتفل بمرور 30 عاماً على إعلان

ومنهاج عمل بيجين، لمضاعفة الجهود الرامية إلى النهوض بحقوق المرأة وتعزيز الالتزامات التي تم التعهد بها في بيجين والهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والعديد من قرارات المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن. وستبقى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى جانب المجلس ونحن نعمل بشكل جماعي في خدمة قراراته المتسقة من أجل المرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة بحوث على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة بوبي.

السيدة بوبي (*تكلمت بالإنكليزية*): إنني ممتنة للغاية لإتاحة الفرصة لي للإسهام في هذه المناقشة الهامة، وأضم صوتي إلى زميلتي، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في الإعراب عن تقديري لسيراليون على طرح هذه المسألة في المقدمة.

إن توطيد ثمار ومكاسب السلام هو أحد الشواغل والأهداف الأساسية خلال المراحل الانتقالية والخفض التدريجي لعمليات السلام. ومن المجالات الرئيسية التي يجب الحفاظ فيها على المكاسب التي تحققت هي مجال المرأة والسلام والأمن، بما يتماشى مع التزاماتنا المشتركة بموجب القرار 1325 (2000). وبالفعل، كما أشارت المديرة التنفيذية، أصبحت عمليات السلام فعالة في تيسير وتعزيز دور المرأة القيادي والفاعل وضمان مشاركة المرأة المجدية في العمليات السياسية وعمليات السلام وحماية النساء والفتيات من انتهاكات وخروقات حقوق الإنسان.

وتمثل المراحل الانتقالية للبعثات تحديات، ولكنها تمثل أيضًا فرصًا للأطراف المعنية لتعزيز المكاسب في تلك المجالات الحرجة وللحفاظ على السلام. وقد أدارت الأمم المتحدة، منذ عام 2014، ما لا يقل عن 10 عمليات انتقالية في ظروف معقدة سياسياً وعملياتيا. ففي السنوات القليلة الماضية، انسحبت عمليات الأمم المتحدة للسلام بوتيرة متسارعة من مالي والسودان. ويجري الآن فك الارتباط التدريجي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وثبت، في جميع تلك السياقات الانتقالية، أن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يمثل تحديًا.

فالتسرع في عملية الانتقال على خلفية مناخ سياسي متوتر وتهديدات أمنية مستمرة ومخاوف تتعلق بالحماية، يمكن أن يعرض للخطر مكاسب السلام التي تحققت بشق الأنفس، بما في ذلك التقدم الذي أحرز في مجال المساواة بين الجنسين. وبالفعل، قد لا يكون أصحاب المصلحة الوطنيون مستعدين لتحمل مسؤوليات إضافية، في حين أن الدعم من الشركاء الدوليين قد لا يكون متاحاً بسهولة. وما لم تكن العمليات الانتقالية محبوكة جيدا ومزودة بموارد كافية ومراعية للمنظور الجنساني، فإن النساء والفتيات سيتعرضن لخطر الانتكاسات. وقد يشمل ذلك فقدان إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، والاستبعاد من عمليات صنع القرار الجديدة، والتعرض لموجات جديدة من العنف وانعدام الأمن، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وأود أن أتشاطر بعض الأمثلة.

كانت النساء في مالي، قبل الانسحاب السريع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، يمثلن 38 في المائة من أعضاء لجنة متابعة الاتفاق. فكان ذلك تحوليا وساعد على تعزيز المشاركة السياسية للمرأة. غير أن انسحاب البعثة أثر سلباً على برامج بناء السلام التي تركز على النساء والفتيات وعلى الحفاظ على المكاسب التي تحققت في المجال السياسي.

وقد أدى رحيل عمليات السلام في الآونة الأخيرة من المناطق الساخنة الرئيسية في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى فراغ أمني، ما جعل النساء والفتيات عرضة لهجمات العناصر المسلحة. كما أدت تلك التخفيضات إلى تقليص قدرة الأمم المتحدة على دعم أصحاب المصلحة في معالجة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات معالجة تامة في مجالات محددة، بما في ذلك التحقيق والإبلاغ ومساعدة الناجين. وذلك أمر مثير للقلق بصفة خاصة لأن وضع ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات مطلب رئيسي أعرب عنه مجلس الأمن.

وتتعلق التحديات الأخرى بمحدودية التمويل والقدرات والإمكانيات تجاه تنفيذ خطط العمل الوطنية القائمة بشأن القرار 1325 (2000)

والتي ينبغي أن تكون أولوية طوال فترة البعثة، وخلال المراحل الانتقالية وما بعد الانسحاب.

ولتحقيق عمليات انتقالية أكثر نجاحاً، من الضروري اتباع نهج استشرافي يرتكز إلى التخطيط المشترك – شاملا السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المحلية وعمليات الأمم المتحدة للسلام والفريق القطري والشركاء الدوليين وأعضاء المجلس. ويمكن أن يساعد وضع رؤية مشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن في تحديد أولويات دعم الأمم المتحدة وتوجيه القدرات والموارد في الاتجاه الصحيح. وفي ذلك الصدد، يمكن لصندوق بناء السلام أن يضطلع بدور حاسم بتوفير تمويل مرن ومحدد الهدف لمعالجة الثغرات والحفاظ على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة خلال الفترات الانتقالية الحرجة. فعلى سبيل المثال، في ليبيريا، قبل مغادرة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ومنذ مغادرتها في عام 2018، دعم الصندوق زيادة مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وتعزيز مشاركة المرأة في المجالات العامة والعمليات السياسية وتحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاعي الأمن والعدالة.

وفي غينيا – بيساو، أقرت الحكومة، خلال المرحلة الانتقالية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو في عام 2020، تحليلًا مشتركًا للنزاع وأولويات بناء السلام. وعممت المساواة بين الجنسين وعززت تمكين المرأة وتمثيلها تمثيلا فعالا في الحوار السياسي وفي عمليات بناء السلام والتنمية.

وفي السودان، خلال فترة الانتقال من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة في الفترة الانتقالية في السودان في عامي 2020 و 2021، أدى تخطيط للقدرات إلى تعزيز كبير للخبرة في مجال الجنسانية في البعثة وتعميم أولويات المساواة بين الجنسين في العمل البرنامجي.

وكان لتعدد التدابير في عامي 2020 و 2021 بعض الأثر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشملت تلك التدابير التحليل الجنساني للنزاع وإدماج المنظور الجنساني والمرأة والسلام والأمن في العديد من المعايير والمؤشرات والتقييمات المشتركة للبعثة بشأن التقدم المحرز، بما في ذلك نقل مهام البعثة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جنوب كيفو. وتواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية العمل، بالتعاون مع الفريق القطري، على برنامج عدالة مشترك جديد لمساعدة مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على منع الجرائم الخطيرة، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وغيره من الجرائم، والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها والفصل فيها. وتحسباً للمراحل التالية من فك الارتباط، تنسق البعثة كذلك مع الفريق القطري بشأن مواصلة ترتيبات المتابعة الملائمة بشأن مسائل الإرث، بما في ذلك المساءلة ودعم الضحايا فيما يتعلق بحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

ويجب علينا أن نتحرك مبكراً، في جميع العمليات الانتقالية الجارية والمقبلة – سواء في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو العراق أو الصومال، لضمان أن يتناول تخطيطنا وتنسيقنا ومشاركتنا مع الشركاء النطاق الكامل للعمل المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. ويتعين على عمليات الأمم المتحدة للسلام والفرق القطرية والحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والشركاء من المجتمع المدني والشبكات النسائية أن تضمن على وجه التحديد ما يلي: أولاً، أن يكون التحليل الجنساني جزءاً من عمليات الانتقال من البداية وحتى الانتهاء؛ وثانيًا، وجود الخبرات والقدرات والموارد اللازمة في مجال المساواة بين الجنسين للحفاظ على المكاسب. وعلاوة على ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يتواصل بشكل منهجي، خلال زياراته الدورية للبعثات، مع السلطات الوطنية والشركاء بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لا سيما في السياقات الانتقالية.

ويجب علينا أن نستمر في بذل قصارى جهدنا لدعم النساء والفتيات وتمكينهن من أخذ مكانتهن الصحيحة في مجتمعاتهن وتشكيل مصائر بلدانهن على قدم المساواة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة بوبي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة خير.

السيدة خير (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة لهم اليوم بشأن تأثير المراحل الانتقالية لعمليات الأمم المتحدة للسلام على حقوق المرأة ومشاركتها.

اسمي خلود خير، وأنا مؤسسة ومديرة "كونفلوانس أدفايزوري"، وهو مركز فكر وعمل يتخذ من الخرطوم مقرا له. سأركز في ملاحظاتي على بلدي، السودان، الذي أعتقد أنه يمكن أن يقدم دروساً هامة للمجلس بشأن هذا الموضوع.

اتخذ مجلس الأمن، منذ ما يقرب من عقدين من الزمن وفي مواجهة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في دارفور، القرار الهام المتمثل في إنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وعلى الرغم من أن جماعات حقوق الإنسان المحلية أعربت في تقاريرها عن بعض المخاوف المتعلقة بالحماية خلال فترة عمل العملية المختلطة، كان للبعثة دور فعال في توفير درجة من الاستقرار في دارفور عندما كان واضحا أن الحكومة لم تكن قادرة، بل كانت غير راغبة في الغالب، في إنهاء العنف الذي تمارسه ضد السكان من غير العرب هناك. وكانت العملية المختلطة بمثابة حيد ضغطي وقائي (إسفين) بين المدنيين والقوات الحكومية والميليشيات المتحالفة معها التي كانت تستهدفهم.

وبصراحة اعتقد، بوصفي امرأة سودانية، أن توقيت انسحاب العملية المختلطة في عام 2020 كان سوء تقدير ضخم، لا سيما أنه تم قبل أن تُنشأ أي قوة وطنية بديلة عنها. وكانت النتيجة وجود فراغ كبير في الحماية. ونتيجة لذلك، تصاعد العنف في دارفور بشكل ملحوظ. وقد أدى اتفاق جوبا للسلام، الذي اعتُبر أنه يكافئ مجموعة من الجهات السياسية الفاعلة على حساب مجموعة أخرى، إلى تأجيج نيران الخلافات العرقية في غرب دارفور بشكل أكبر. وفي كانون الثاني/يناير 2021، وبعد شهر واحد فقط من اكتمال انسحاب العملية المختلطة، قالت النساء النازحات بسبب العنف للمندوبين الصحفيين إنهن يواجهن إما الاغتصاب أو الموت بسبب العنف والجوع.

وعندما أبرمت الحكومة الانتقالية التي يقودها الجيش أخيراً اتفاقاً مع الموقعين على اتفاق جوبا للسلام لتشكيل القوات المشتركة، شعر سكان دارفور المصدومون بالاستياء عندما اكتشفوا أن تلك القوات تتشكل في جزء منها من نفس الجماعات التي كانت ترهبهم وتشردهم من ديارهم، وهي القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع التي قادت ارتكاب الفظائع في دارفور قبل عقود. وعلى وجه الخصوص، تورط أفراد من قوات الدعم السريع في هجمات في الجنينة في كانون الأول/ديسمبر 2019 ومرة أخرى في كانون الثاني/يناير 2021، بعد فترة وجيزة من إغلاق العملية المختلطة لبعض قواعدها هناك. وطوال تلك الفترة، ناشدت الناشطات في مجال حقوق المرأة المجتمع الدولي السماح للعملية المختلطة بالبقاء، ولكن تم تجاهل أصواتهن.

وبالمثل، فإن الولاية المحدودة الممنوحة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وإنهاءها المتسرع بناء على طلب سلطات الأمر الواقع السودانية في كانون الأول/ديسمبر 2023، يمثل حالة أخرى لم يأخذ فيها المجلس وجهات نظر المرأة السودانية واحتياجاتها بعين الاعتبار. وحتى في الوقت الحالي، في أعقاب مغادرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، وعلى الرغم من التقارير المتفشية عن العنف الجنسي، لم تضع الأمم المتحدة ترتيبات ملائمة للرصد والإبلاغ.

واليوم، مع اندلاع حرب شاملة في جميع أنحاء السودان وورود تقارير تشير إلى حدوث إبادة جماعية، فإن الشعب السوداني في وضع يائس. ومن المحتمل أن يكون عدد المدنيين الذين قُتلوا منذ اندلاع النزاع في نيسان/أبريل 2023 أكثر بكثير من العدد المبلغ عنه وهو 18 000 شخص. ففي الجنينة وحدها، قُتل ما يصل إلى 15 000 شخص خلال الحصار الذي فرضته قوات الدعم السريع. ومنذ ذلك الحين، شنت قوات الدعم السريع هجمات مماثلة في مدينة الفاشر وولايتي الجزيرة وسنار. ومنذ شهر تموز/يوليه، بات هناك ما يقرب من 25 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، وحوالي 11 مليون شخص هم نازحون داخلياً، وأكثر من نصف السكان يواجهون الجوع الحاد. وقد استمع المجلس أمس إلى ما أشير إليه بوجود مجاعة في شمال دارفور، لا سيما في مخيمات النازحين داخلياً من قبيل مخيم زمزم الذي تعرض أيضاً للقصف من جانب القوات المسلحة السودانية.

وتشير التقارير الواردة من الميدان إلى أن ما لا يقل عن 13 منطقة أخرى تواجه ظروف المجاعة. إن إعاقة المساعدات الإنسانية وقصف كلا الطرفين للمستشفيات هي أمور تهدد المزيد من الأرواح. ومن الضروري وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وحماية جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

وعلى الرغم من الحاجة الملحة لذلك، لا يوجد حالياً أي كيان لديه ولاية بحماية المدنيين في السودان، بخلاف سلطات الأمر الواقع التي تثبت مرة أخرى أنها غير قادرة على القيام بذلك وغير راغبة فيه. وهذا يترك الغالبية العظمى من السودانيين مكشوفين تماماً أثناء النزاع الدائر، ومعرضين للفظائع التي ترتكبها قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية والميليشيات المتحالفة معهما.

وكما أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة باتن عقب زيارتها الأخيرة إلى تشاد، فإن هذه الحرب تخاض على أجساد النساء والفتيات. ولم يعد العنف الجنسي الواسع النطاق والمنهجي المرتبط بالنزاع مقتصراً على دارفور، بل يُبلغ عنه في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك الخرطوم والجزيرة. ومن الواضح أن قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية قد أخضعت النساء والفتيات من سن 9 أعوام إلى 60 عاماً للعنف الجنسي – وهذه جريمة حرب – ولم يتخذ أي من الطرفين خطوات جادة لمنع قواته من ارتكاب جرائم الاغتصاب أو مهاجمة العاملين في مجال الصحة ولا للتحقيق في مثل هذه الجرائم. إن الاستخدام المتعمد للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي والاسترقاق الجنسي والزواج القسري، الذي تمارسه قوات الدعم السريع بشكل رئيسي والذي يترافق مع فظائع مثل النهب والتعذيب والاختفاء القسري والعمل القسري، يهدف إلى ترويع السكان لإخضاعهم. علاوة على ذلك، ظهرت تقارير حديثة تفيد بأن النساء في مدينة أم درمان يُجبرن على ممارسة الجنس مع جنود من الجيش السوداني باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة للحصول على الطعام أو السلع الضرورية الأخرى. إننا نواجه أزمة حماية خطيرة ووباء من العنف الجنساني في جميع أنحاء البلد.

ومنذ ما يقرب من 25 عاماً، تعهد مجلس الأمن بالتزامه بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ودعم حقوق المرأة في جميع النزاعات والأزمات. ومع ذلك، فإن ما نشهده في السودان اليوم هو انتهاك صارخ لتلك الالتزامات، ومن العوامل الرئيسية التي تساهم في ذلك عدم وجود بعثة قوية لحماية المدنيين.

لا يوجد حالياً في البلد من يراقب حقوق الإنسان بشكل كافٍ، ولا يوجد من يحمي المدنيين بشكل فعال، ولا يوجد من يدعم النساء بشكل كافٍ، حيث يستبعدن حتى الآن بشكل شبه كامل من المشاركة في أي جانب من جوانب حل الأزمة الحالية، على الرغم من كونهن في الخطوط الأمامية للاستجابة. ولم توضع شروط دنيا قبل إنهاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في البداية، ثم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، للتخفيف من الأضرار التي تلحق بالنساء والفتيات أو لضمان وجود موارد كافية لتلبية احتياجاتهن. لذلك تدفع النساء والفئات المهمشة ثمن هذا الفراغ في الحماية.

ومن أجل معالجة أزمة الحماية العاجلة في السودان، أقدم التوصيات التالية:

أولاً، في حين أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتأمين وقف لإطلاق النار أمر بالغ الأهمية، فإن الحاجة الملحة الآن هي منع الإبادة الجماعية وإنقاذ الأرواح. ويجب إنشاء مسار دبلوماسي تكميلي منفصل عن محادثات وقف إطلاق النار يركز على التصدي للعنف ضد المدنيين، مع اتخاذ تدابير تستهدف حماية النساء والفتيات، بما في ذلك حمايتهن من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ومن المثير للقلق أن جهود الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة قد فشلت حتى الآن في تنفيذ توجيهات الأمم المتحدة الطويلة الأمد بشأن معالجة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في التفاوض على اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام.

ثانياً، يجب أن تكون الحماية المادية للمدنيين، بما في ذلك النساء والفتيات، ذات أهمية قصوى في العمل الدولي. وتماشياً مع القرار

2736 (2024)، يجب على الأمانة العامة للأمم المتحدة، إلى جانب الاتحاد الأفريقي، أن تحدد على وجه السرعة خيارات لحماية المدنيين، ويجب أن تبذل كل ما في وسعها لحماية المدنيين من الجرائم الفظيعة ريثما يتم بلورة تلك الخيارات، بسبل من بينها المضي في مبادرات لحماية المجتمع تكون مُجرَّبة ومختَبرة لرصد أي التزامات من جانب الأطراف المتحاربة بعدم استهداف المدنيين، وإجراء تحقيقات سريعة والمساهمة في مفاوضات السلام.

ثالثاً، يجب إعطاء الأولوية لحقوق المرأة في الاستجابة للأزمة الحالية. إن توسيع نطاق حظر الأسلحة في جميع أنحاء البلد وإضافة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع معياراً قائماً بذاته للإدراج في قوائم الجزاءات الفردية المحددة الأهداف سيعالج حقيقة أن تدفق الأسلحة يُعرّض النساء والفتيات لأشكال مروعة من العنف الجنساني.

أخيراً، فمن الأهمية بمكان، وفقاً للقرار 2736 (2024)، ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة للمرأة، لا كإضافة للمحادثات الرئيسية بل كمحور أساسي لها، من جانب المبعوث الشخصي لعمامرة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وأي جهات فاعلة أخرى تعمل على دفع عملية السلام.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الوضع الخطير في السودان يقدم دروساً مهمة لعمليات الخفض التدريجي وعمليات الانتقال والإنهاء للبعثات في سياقات أخرى تكون فيها حياة النساء على المحك. ويجب على مجلس الأمن أن يبذل المزيد من الجهد لتنفيذ القرار 2594 (2021) بشأن العمليات الانتقالية في الحالات الأخرى المدرجة على جدول أعماله، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق والصومال. والأهم من ذلك، يجب أن يضمن عدم وجود ثغرات في الحماية بين الانسحاب المتسرع وإنشاء بعثة جديدة أو بين إنهاء البعثة وتسليمها إلى السلطات الحكومية. ولا بد من وجود ضمانات بأن السلطات المعنية قد تولت مهمة الحماية قبل الانسحاب الكامل لأي عملية سلام، ويجب أن تكون حماية حقوق المرأة والمدنيين أمراً أساسياً في أي عملية لتسليم المهام، بما يشمل تحديد معايير الحماية بوضوح، وجمع بيانات موثوقة عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وإدراج معايير المرأة والسلام والأمن في الأطر القانونية قبل الانسحاب. ومن الضروري دمج الخبرة المكتسبة في الجوانب الجنسانية وجوانب حقوق الإنسان، وكذلك التشاور الهادف مع النساء ومنظمات المجتمع المدني في جميع مراحل التخطيط للانتقال.

وغالباً ما تخدم الأمم المتحدة في اللحظات الانتقالية أسمى أهدافها من خلال توفير الاحتياجات الأساسية والأمن للمدنيين المعرضين للخطر. وعلى الرغم من ضرورة السعي إلى وقف لإطلاق النار في السودان، فإن وقف إطلاق النار وحده لن ينقذ الأرواح. إن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي من خلال بعثة لحماية المدنيين. وقبل عشرين عاماً، رأى مجلس الأمن الحرب في السودان على حقيقتها – حرباً على المدنيين – واختار إعطاء الأولوية لإنقاذ الأرواح. وأحث أعضاء المجلس على القيام بذلك مرة أخرى، قبل فوات الأوان.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة خير على إحاطتها.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي نائبة وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية سيراليون.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيدة سيما بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة مارتا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، على إحاطتيهما الشاملتين والثاقبتين. كما أشكر السيدة خلود خير، المديرة المؤسسة لـ "كونفلوانس أدفايزوري"، على المعلومات التي قدمتها.

لا تزال أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وآمنة وفعالة على قدم المساواة، باعتبارها عنصرا فاعلا في عمليات السلام والأمن، من أولويات سيراليون. وقد أدى اتخاذ القرار 1325 (2000) التاريخي في عام 2000 إلى اعتراف المجتمع العالمي على نحو واضح بالعبء غير المتناسب الذي تتحمله النساء والفتيات أثناء حالات النزاعات، وبالدور الحيوي الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وتخفيف حدتها وتسويتها. وبالتالي، فإن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أداة حيوية لدعم حق المرأة في المشاركة والحماية الكاملتين

وحقها في الاستفادة من خدمات الوقاية من العنف وأنشطة الإغاثة والإنعاش المراعية للاعتبارات الجنسانية.

لقد دعت سيراليون إلى عقد هذه الجلسة لأننا نشعر بالقلق إزاء ما يبدو من انعدام الثقة في أوجه التفاعل بين بعثات الأمم المتحدة والبلدان المضيفة، وما سينجم عنه بلا شك من أثر على حقوق النساء والفتيات. ونعتقد أن هذا الشعور بالقلق قد أُعرب عنه بوضوح في بيانات مقدمات الإحاطات اليوم. ويجب عدم المساس، في سياق التعديلات التشغيلية، بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي تشكل حجر الزاوية في التزامنا الجماعي بالمساواة بين الجنسين ومنع نشوب النزاعات. بل على العكس من ذلك، يجب تعزيزها وإدماجها في كل مرحلة من مراحل عمليات حفظ السلام ودعم السلام والبعثات السياسية، بما في ذلك عمليات الانسحاب والخفض التدريجي.

توجد أمثلة على حالات تنجم فيها العواقب السلبية على النساء والفتيات عن عدم وجود أطر قوية للمرأة والسلام والأمن أثناء المراحل الانتقالية. وغالبا ما تتضرر النساء والفتيات بشكل غير متناسب من تجدد العنف ومحدودية إمكانية اللجوء إلى العدالة والاستبعاد من عمليات بناء السلام. وهذه الانتكاسات تقوض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس خلال سنوات من جهود تسوية النزاعات ودعم السلام وحفظ السلام.

ففي السودان، كما سمعنا من السيدة خير، يؤثر النزاع الكارثي الحالي تأثيراً أكثر تدميراً على النساء والفتيات. وتراجعت المكاسب التي كانت تتحقق نحو الديمقراطية والاستقرار. وبإغلاق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، على سبيل المثال، يمكننا في سيراليون أن نتفهم الخطر الشديد المتمثل في تراجع الحفاظ على الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في هذه الحالات.

وفي هذا السياق نود أن نشارك الآخرين قصتنا، ونحن ندعو إلى إجراء عمليات انسحاب عمليات دعم السلام وحفظ السلام أو خفضها التدريجي بشكل منظم ومسؤول. فقد شهدت سيراليون عقدا من النزاع الأهلي من عام 1991 إلى عام 2000. وفي أعقاب النزاع الأهلي مباشرة، شهدت بعثة حفظ السلام، وهي بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، خفضا تدريجيا لقوتها. فقد انخفض قوام البعثة من ذروته البالغة 500 17 جندي إلى 000 13 بحلول حزيران/يونيه 2003، ثم إلى حوالي 000 5 جندي بحلول أواخر عام 2004. ومما لا شك فيه أن الخفض التدريجي استند إلى قدرة سيراليون على الاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية في المناطق التي غادرتها البعثة.

لقد جرى التخطيط لعملية الانتقال من مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في سيراليون إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون وتنفيذها بشكل جيد، ونُفذت دون عقبات كبيرة. وجرى التشاور مع حكومة سيراليون وجميع أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين، بما في ذلك المجموعات النسائية والشبابية والشركاء الدوليون، بشأن إنشاء كتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون. وقامت البعثة ثم المكتب بحملة إعلامية فعالة لإعداد السكان لمغادرة البعثة وللدور الذي ستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع به. ونتيجة لذلك، حظي المكتب بقبول تام لدى جميع الأطراف المعنية.

وسارت عملية الانتقال من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون على النحو المقرر، بإجراء مشاورات مكثفة بين وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، وتوجت باعتماد الرؤية المشتركة لأسرة الأمم المتحدة لسيراليون. وسعيا لتحقيق هذه الرؤية، نظم المكتب، بالتعاون مع الوكالات الحكومية المعنية، منتدى تشاوريا وطنيا بشأن إدماج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية للمدارس الثانوية في سيراليون. إضافة إلى ذلك، وضع المكتب، بالتعاون مع وزارة الرعاية الاجتماعية والشؤون الجنسانية وشؤون الطفل آنذاك، خطة بشأن القوانين المتعلقة بالعدل بين الجنسين وزيادة التوعية بحقوق المرأة في جميع أنحاء البلد.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسات مثل وحدة دعم الأسرة التابعة لشرطة سيراليون ووزارة منفصلة للشؤون الجنسانية وشؤون الطفل قد أنشئت من أجل متابعة هذا الجهد، وبذلت جهود متواصلة لتعزيز الإطار القانوني لحماية النساء والفتيات وتمكينهن. وتشمل هذه الجهود

سن قانون العنف العائلي لمكافحة العنف العائلي، وقانون الإرث لضمان الإنصاف والمساواة في قواعد الميراث، وقانون تسجيل الزواج والطلاق العرفيين لتوفير الحماية القانونية اللازمة، وقانون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وقانون منع زواج الأطفال الذي سُن مؤخرا والذي يحظر زواج الأطفال في سيراليون. كما قامت سيراليون بإصلاح القوانين غير المراعية للاعتبارات الجنسانية لكفالة وحماية الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة وتمكينها، مما عزز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفي ضوء ما تقدم، لا بد أن تجري عمليات سحب بعثات الأمم المتحدة وخفضها التدريجي بشكل منظم ومسؤول. ويجب ألا تؤدي هذه العمليات، عندما تصبح ضرورية، إلى تراجع المكاسب الكبيرة التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة. وبناء على ذلك، نود إبداء الملاحظات التالية.

أولا، يجب أن نكفل وجود المرأة في طليعة جهود بناء السلام. ف إشراكها في عمليات السلام ليس مجرد مسألة إنصاف، بل هو ضرورة لتحقيق السلام المستدام. وتبين الأدلة أن اتفاقات السلام تكون أكثر دواما عندما تشارك المرأة في التفاوض عليها وتنفيذها. لذلك يجب علينا، أثناء انتقال بعثات حفظ السلام، أن ندعم المجموعات والشبكات النسائية في الاضطلاع بأدوار نشطة في بناء السلام وتسوية النزاعات.

ثانيا، يجب أن تظل حماية النساء والفتيات من العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، من الأولويات. وغالبا ما تكون بعثات حفظ السلام آليات بالغة الأهمية لحماية الفئات السكانية الضعيفة. وبينما يجري الخفض التدريجي لهذه البعثات، يجب أن نكفل قدرة السلطات الوطنية والمحلية على توفير هذه الحماية وملتزمة بذلك. ويقتضي هذا الأمر بناء القدرات وتخصيص الموارد بشكل مستمر، واتباع سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع مرتكبي هذا العنف.

ثالثا، يجب أن نحافظ على زخم الإصلاحات المراعية للمنظور الجنساني في قطاع الأمن. ويشمل ذلك ضمان تدريب قوات الشرطة والجيش على مراعاة الاعتبارات الجنسانية ومساءلة أفرادها عن أفعالهم. ويجب أيضا أن ندعو إلى زيادة تعيين النساء واستبقائهن في هذين القطاعين، وضمان اضطلاعهن بدور مهم في عمليات اتخاذ القرار. وندرك أن جميع السياقات مختلفة، ولكننا ندرك أيضا أن خفض وجود الأمم المتحدة في سياقات النزاع يعني انخفاض الأمن للنساء والفتيات، وانحسار الاهتمام بانتهاكات حقوق النساء والفتيات، وانخفاض في الاستثمار في برامج تعزيز المساواة بين الجنسين انخفاضا حادا.

وبينما يدعو مجلس الأمن بوضوح إلى مراعاة المنظور الجنساني في عمليات الانتقال التي تقوم بها الأمم المتحدة بقدر كبير من الخبرة في مجال المساواة بين الجنسين والتحليل الجنساني والتخطيط المدروس بعناية، فإن ذلك لم يتحقق بعد ، بل إنه لن يتحقق عندما تضطر الأمم المتحدة إلى المغادرة على عجل دون إنجاز ولايتها أو خطة انتقالية منظمة ومسؤولة. وهذه الحالة تبعث على القلق، وهذا هو أحد الأسباب التي دعتنا إلى عقد هذه الجلسة – لتكون بمثابة تذكير للمجتمع الدولي بقوة التعاون الدولي، بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على وجه الخصوص.

إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لا تزال خطة عالمية قابلة للتطبيق. ونحن نقر بالتقدم الكبير الذي أحرز من خلال الجهود المتضافرة التي بذلتها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإقليمية، وكذلك الحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني. ولكن على الرغم من ذلك، لا تزال النساء والفتيات يتعرضن لعدد لا يحصى من الانتهاكات التي تستهدفهن في حالات النزاع. وبالنظر إلى تسارع وتيرة الخفض التدريجي لعمليات الأمم المتحدة للسلام، فإننا نعتقد أن استمرار تنفيذ الركائز الأربع للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن سيشكل تحدياً. ونأمل أن تساعد إحاطات كالتي استمعنا إليها اليوم المجلس في إجراء المزيد من التحليلات التي تراعي الفوارق بين الجنسين في النزاع حتى نتمكن لا من تحسين فهم التقدم الذي تم إحرازه فحسب، بل والتحديات التي لا تزال قائمة في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مواجهة عمليات الخفض التدريجي المعجلة. يجب على المجتمع العالمي أن يتبنى مجموعة قوية من الأدوات

للحلول التي تعالج تلك المشاكل حتى نتمكن من تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بكم، سيدتي الرئيسة، في مجلس الأمن، وأشكركم على عقد مناقشة اليوم وعلى قيادة سيراليون المتسقة في تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. أشكر المديرة التنفيذية بحوث والأمينة العامة المساعدة بوبي والسيدة خير على إحاطاتهن. وفي حين أنني لن أتناول الحالة في السودان على وجه التحديد اليوم، حيث أننا عقدنا جلسة كاملة بشأنها بالأمس (انظر S/PV.9698)، أعتقد أن تعليقات السيدة خير تسلط الضوء حقاً على التحديات التي تواجه السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، خلال عمليات الانتقال والخفض التدريجي السريعة، لذلك أنا ممتن لها على ذلك. وكما أوضحت مقدمات الإحاطات اليوم، فإن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تعترف بالدور الحاسم الأهمية الذي تضطلع به المرأة في بناء السلام المستدام. إن مساهمات المرأة جزء لا يتجزأ من جميع مراحل بعثات حفظ السلام، بما في ذلك عمليات الخفض التدريجي والعمليات الانتقالية والانسحاب. سأحدد ثلاث أولويات اليوم – المنظور والمشاركة والمنع.

أولاً، يجب أن ندمج المنظور الجنساني في جميع مكونات بعثات حفظ السلام، بما في ذلك منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي له. إن تحليل النزاعات المراعية للاعتبارات الجنسانية والخبرة الفنية في المسائل الجنسانية أمران حاسمان لفعالية البعثات، بما في ذلك في التخطيط للمرحلة الانتقالية. ويسرني أننا حصلنا على التزامات جنسانية قوية في عمليات تجديد الولايات مؤخرا، بما في ذلك بشأن العنف الجنساني في هايتي ومشاركة المرأة في كولومبيا. ونحن ندعو الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى إعطاء الأولوية للاعتبارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع خطط فض الارتباط، بما في ذلك الانسحاب المزمع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانياً، فيما يتعلق بالمشاركة، تتواصل النساء العاملات في مجال حفظ السلام مع السكان وفي الأماكن التي لا يصل إليها الرجال، مما يجلب رؤى فريدة. وهذا يحسن الوعي بالمخاطر الأمنية، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، ويبني الثقة مع المجتمعات المحلية. وتعمل المملكة المتحدة على تهيئة بيئة مواتية للنساء العاملات في مجال حفظ السلام. لقد ساهمنا بمليون جنيه استرليني في صندوق مبادرة إلسي لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام العام الماضي، ويقوم فريق دعم السلام البريطاني بتدريب النساء على قيادة السيارات والتعامل مع الأسلحة، وتحسين معدلات نجاحهن في التقييمات. كما أن مشاركة منظمات حقوق المرأة أمر أساسي أيضاً، وكانت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مثالاً قوياً على ذلك. لقد مكّنها تواصلها مع المجتمع المدني من تغيير المواقف تجاه العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات ومناصرة الناجين بشكل أفضل.

أخيراً، وفيما يتعلق بالمنع، فإن عمليات الانتقال والخفض التدريجي تعرض المجتمعات المحلية لمستويات عالية من مخاطر العنف الجنسي المرتبط بالنزاع بسبب الثغرات الأمنية وضعف المؤسسات وزيادة التوترات السياسية. لذلك من الضروري ضمان أن يظل المنع أولوية مستمرة من خلال وضع نُهج منسقة تركز على الناجين على مستوى البعثة للتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وهذا مهم بشكل خاص في فترات الانتقال والانسحاب. ويشمل المنع أيضاً التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، ولهذا السبب قامت المملكة المتحدة من خلال فريق دعم السلام البريطاني بتدريب 208 2 أفراد من العسكريين وأفراد الشرطة على الاستغلال والانتهاك الجنسيين في العام الماضي.

ولكي تكون آليات السلام والأمن فعالة حقاً، يجب أن تتفهم هذه الآليات الاحتياجات الأمنية لجميع الناس، بمن فيهم النساء والفتيات، وأن تلبيها. لنلتزم بضمان أن تضطلع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام

والأمن بدور محوري في جميع خطط حفظ السلام، بما في ذلك عمليات الخفض التدريجي والانتقال والانسحاب.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة المهمة التي تأتي في الوقت المناسب. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للمديرة التنفيذية بحوث والأمينة العامة المساعدة بوبي والسيدة خير.

تأتي هذه الإحاطة في الوقت المناسب بشكل خاص، حيث شهدنا مؤخراً عمليات إنهاء مفاجئة أو تخفيضات جارية لعمليات الأمم المتحدة للسلام في مالي والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أثر الفراغ الأمني الناتج عن ذلك على النساء والفتيات بشكل غير متناسب. وفي حين أن معظم بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة قد أدمجت عبارات تتعلق بالمرأة والسلام والأمن في ولاياتها، فإن الأهم من ذلك بكثير هو ضمان استدامة هذه الالتزامات طوال مراحل بدء التشغيل والتخفيض التدريجي والانتقال. وفي ذلك الصدد، أود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولاً، ينبغي أن تدمج ولايات بعثات الأمم المتحدة، لا سيما تلك التي تمر بمراحل انتقالية، المنظورات الجنسانية بشكل أنسب في جميع جوانب عملياتها. يمكن أن تشمل الولايات حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والجنساني، وتعزيز مشاركة المرأة في جميع عمليات السلام والعمليات السياسية ودعم تنفيذ إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل مراع للاعتبارات الجنسانية. يمكن أن تكون هذه المعايير بمثابة إطار عمل إرشادي لضمان تنفيذ العناصر الحيوية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بشكل متسق طوال الفترة الانتقالية وما بعدها. وعند تحديد الجدول الزمني للانتقال، من الأفضل أيضًا النظر في التقدم المحرز في تحقيق تلك المعايير بدلاً من مجرد تحديد مواعيد.

ثانياً، إن تمكين المرأة المحلية على مستوى القاعدة الشعبية أمر بالغ الأهمية لإنشاء أساس مرن يدوم إلى ما بعد وجود بعثات الأمم المتحدة. وينبغي على البعثات والأفرقة القطرية والدول الأعضاء ألا تدعم الحكومات المضيفة فحسب، بل وتعمل أيضاً بشكل أوثق مع أولئك النساء المحليات وتلك المنظمات النسائية المحلية لضمان سماع أصواتهن وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهن. وتعمل كوريا من جانبها مع صندوق الأمم المتحدة للسكان منذ عام 2019 لدعم النساء والفتيات في منع العنف الجنساني والتصدي له، فضلاً عن التعاون الوثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال الشراكة مع مركز التميز للمساواة بين الجنسين التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في سيول. بالإضافة إلى ذلك، ستساهم كوريا في صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني هذا العام لدعم مشاركة المرأة السودانية بفعالية في العمليات السياسية وعمليات السلام.

وأخيراً، ينبغي لمجلس الأمن أن يستفيد بشكل أكبر من لجنة بناء السلام في جميع مراحل انتقال البعثات. ويمكن للجنة دعم عمليات الانتقال السلس من خلال إشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك الدول الأعضاء والبلدان المضيفة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية. كما يعد صندوق بناء السلام أداة حاسمة لتعميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع العمليات الانتقالية. وتعرب جمهورية كوريا، بصفتها مانحاً رئيسياً لصندوق بناء السلام، عن تقديرها لمواصلة سعيه لتحقيق هدفه المتمثل في استثمار 30 في المائة في مبادرات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ويتماشى جدول أعمال اليوم بشكل جيد مع المؤتمر الدولي السنوي السادس المعني بالعمل من أجل المرأة والسلام، والذي ستستضيفه كوريا في كانون الأول/ديسمبر المقبل في سول. ونحن نتطلع إلى البناء على الزخم الذي أوجدته مناقشات اليوم البناءة.

السيدة رودريغس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب بك، السيدة الرئيسة، في مجلس الأمن، وأشكر سيراليون على تنظيم جلسة الإحاطة التي تنعقد في الوقت المناسب بشأن سبل الحفاظ على الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في سياق الخفض التدريجي المعجل لعمليات السلام. كما أود أن أشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم

المتحدة للمرأة، السيدة سيما بحوث، والأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، السيدة مارتا بوبي، والسيدة خلود خير على تشاطر وجهات نظرهن.

منذ أن وضع مجلس الأمن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن قبل ما يقرب من 25 عاماً، تَواصل اتخاذ إجراءات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات دعم السلام. وقد سعت قرارات المجلس المتتالية إلى تعزيز مشاركة المرأة وقيادتها في عمليات السلام وإلى تحسين حمايتها، مع التأكيد على وجوب مراعاة وجهات نظرها واحتياجاتها في جميع المراحل.

وقد أصبحت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التي تسترشد بولايات مجلس الأمن محورية في تلك الجهود حيث قدمت إسهامات بالغة الأهمية في عدة مجالات. ويشمل ذلك زيادة الدعم المخصص لمشاركة المرأة في العمليات السياسية وعمليات السلام وإشراك المرأة في عمليات منع نشوب النزاعات وتعزيز حقوق الإنسان المكفولة لها والتصدي للعنف الجنسي والجنساني ودعم منظمات المجتمع المدني النسائية. وجرى قياس التقدم المحرز من خلال آليات الرصد والإبلاغ. وما فتئ المستشارون وجهات التنسيق المعنيون بالشؤون الجنسانية ومستشارو شؤون حماية المرأة يقدمون الدعم المحدد الأهداف للبعثات في الآونة الأخيرة.

وفي حين أنه من المفهوم أن بعثات حفظ السلام والبعثات الخاصة مؤقتة بطبيعتها وسيتعين على السلطات الوطنية في نهاية المطاف امتلاك زمام الجهود في مجالات المرأة والسلام والأمن ومواصلتها، إلا أنه يُعترف أيضا بضرورة إنشاء نظم وبناء قدرات محلية لضمان الاستمرارية والاستدامة. وقد أكد المجلس على ضرورة التخطيط لعمليات الانتقال منذ المراحل الأولى للبعثات من خلال إقامة شراكة مع سلطات البلد المضيف ووكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين.

وتكون عمليات الانتقال في الحالة المثالية تدريجية ومنظمة وتحدث عندما تحقق عملية السلام أهدافها ويحدث تقدم حقيقي، بما في ذلك على جبهة المرأة والسلام والأمن. ولكن جرى التعجيل بعمليات الخفض التدريجي للعديد من البعثات ومراحل انتقالها في الآونة الأخيرة، مع توقع المزيد مستقبلا. لذلك، من الضروري النظر في الإجراءات التي يمكن أن يتخذها المجلس حتى لا تتبدد المكاسب، بما في ذلك بخصوص الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتتضاءل احتمالية العودة إلى النزاع أو التصعيد.

وترى غيانا أن الإجراءات التالية قد تساعد في هذا الصدد:

أولاً، من الضروري أن يستمر مجلس الأمن في رصد الحالات القُطرية من منظور المرأة والسلام والأمن بعد الخفض التدريجي للبعثات. وينبغي أن يطلب المجلس إلى الأمين العام تقديم تقارير دورية بدعم من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ثانياً، ينبغي نقل المهام المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من البعثات إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية، مع التركيز على دعم تمكين المرأة ومشاركتها في المجالين السياسي والاقتصادي؛ وتلبية الاحتياجات التعليمية والصحية؛ وتعزيز نظم قوية للحماية والعدالة، بما في ذلك ما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني؛ وتقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني النسائية. ومن المهم جدا أن تنخرط السلطات الوطنية في تعزيز الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمرأة السلام والأمن وتعزيز قدراتها على الحفاظ عليها. ونظراً إلى الدور المتزايد للمنظمات الإقليمية، يجب إشراكها أيضاً لحماية المكاسب التي تحققت. ويجب أن تؤخذ آراء النساء في الحسبان في جميع تلك المشاركات. لقد أظهرت الإحاطة التي قدمتها السيدة خلود خير أهمية هذه المشاركة.

ثالثًا والأهم، يجب معالجة مسألة التمويل على النحو الذي أوضحته المديرة التنفيذية بحوث. ويجب أن تأخذ الجمعية العامة في الاعتبار، من خلال لجنتها الخامسة، الفجوات في الموارد الناجمة عن رحيل عمليات السلام عند تخصيص التمويل لوكالات الأمم المتحدة التي ستزداد مسؤولياتها الآن. وينبغي استكمال ذلك بتمويل من الجهات المانحة الدولية.

أخيراً، أسلط الضوء على الأدوار المحتملة للجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام في دعم الجهود وتعبئة الموارد للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كجزء لا يتجزأ من بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

ومع أن الخفض التدريجي المعجل ليس مثاليا، فإن غيانا تعتقد أنه يمكن الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال الإرادة السياسية والموارد الكافية والدعم الدولي والرصد الاستراتيجي والآليات الفعالة للمساءلة. ولا بد من التأكيد على الأهمية البالغة لتمكين المرأة وإشراكها في عمليات السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع من أجل تحقيق السلام الدائم والأمن والمصالحة، على النحو المعترف به في القرار 1889 (2009).

السيدة سامعي (الجزائر) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر سيراليون على عقد هذه الإحاطة الهامة. وأود أيضا أن أشكر مقدمتي الإحاطتين على ملاحظاتهن. كما استمعت بعناية إلى ملاحظات ممثلة المجتمع المدني.

تضطلع المرأة بدور حيوي وحاسم في إدارة نشوب النزاعات وتسويتها. ولكنها تواجه تحديات كبيرة وتهديدات وجودية ناجمة عن النزاعات المسلحة والإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف والعنف الجنسي. وتُولد تلك التحديات عقبات هائلة تحول دون الإدماج الفعال للمرأة وتعوق تحقيق السلام والأمن والتنمية. وعلى الرغم من الأدلة الدامغة التي تظهر أن مشاركة المرأة في بناء السلام والوساطة تؤدي إلى سلام دائم وإيجابي، فإنها لا تزال للأسف مستبعدة إلى حد كبير من المشاركة في عمليات السلام.

ويمكن أن يؤثر الخفض التدريجي لعمليات السلام وإغلاق البعثات السياسية الخاصة في بعض مناطق النزاع تأثيراً كبيراً على عملية حفظ السلام وبناء السلام في تلك البلدان وسيكون لهما آثار مباشرة على الحفاظ على الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وينبغي ألا تثني هذه الحالة القادة وصانعي القرارات عن إدراج مشاركة المرأة الهادفة والفعالة في عمليات بناء السلام. وفي هذا الصدد، نشدد على النقاط التالية:

أولاً، يجب تمكين الشراكة والتعاون بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية وتشجيعها وتبادل الممارسات الجيدة.

ثانياً، يجب تعزيز سياسات المساواة بين الجنسين ووضع برامج وطنية فعالة وشاملة لتمكين المرأة وحمايتها، ولا سيما أثناء النزاعات. ويشكل تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني مسألة أساسية.

ثالثاً، يجب اتخاذ تدابير قوية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات في سياسات التنمية الوطنية.

رابعاً، يجب إشراك جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الهيئات الحكومية والهيئات النسائية الوطنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام في التوعية بأهمية إدماج المرأة.

خامساً، يجب تذليل جميع العقبات لضمان أن تؤدي النساء من بناة السلام وقيادات المجتمع المدني في مناطق النزاع أدوارهن بأكثر الطرق الممكنة فعالية.

سادساً، يجب الالتزام بضمان التنفيذ الأمثل للقرار 1325 (2000) التزاما ثابتا من أجل تعزيز مشاركة المرأة في القطاعات الأمنية وضمان مشاركتها في صون السلام والأمن.

وفي هذا الصدد، عملت الجزائر بجد لدعم دور المرأة باعتبارها صانعة رئيسية للسلام على الصعيدين الوطني والإقليمي في إطار رؤيتها لتنفيذ القرار 1325 (2000) من خلال خطة عمل وطنية في عام 2023. وتهدف هذه الخطة إلى المساهمة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة وتشكل خريطة طريق لتأكيد أولويات البلد في تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للمرأة في السلام والأمن.

ويجب إدانة التمييز والانتهاكات ضد المرأة أينما كانت وأياً كان مرتكبها. وفي هذا الصدد، أغتنم هذه الفرصة لأذكّر الأعضاء بأنه لا يمكننا مناقشة دور المرأة في السلام والأمن بدون تسليط الضوء على الحالة المزرية للمرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في غزة. وتواجه النساء إبادة مستمرة وممنهجة وأبشع أشكال القتل والإيذاء. وهن محرومات من أبسط حقوقهن، الحق في الحياة وأن يكن مجرد بشر.

في الختام، تؤكد الجزائر من جديد التزامها بتعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في جهود السلام والأمن والأهمية القصوى لإشراكها في كل مجالات الحياة. وسنواصل الدعوة بحماس إلى تمكين النساء من أداء دورهن في بناء السلام والأمن.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): نرحب بالتركيز على موضوع جلسة اليوم ونشكر جميع المتكلمين.

”السلام يبدأ بي وبك وبنا جميعا“، تلك هي الرسالة القوية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مدار 75 عاما. ويجب أن يكون لهذه الرسالة صدى لدى جميع السكان، بما في ذلك النساء والفتيات. وتُثبت لنا التجربة والأمثلة التي عرضها المتكلمون هذا الصباح أن النزاعات تطول وتدفع النساء والفتيات ثمنا باهظا لذلك إذا أُهملت مشاركة المرأة في عمليات السلام عند التصدي للنزاعات. ومن ثم، فإن الاعتبارات الجنسانية ذات أهمية قصوى في ضمان ألا يؤدي انسحاب عمليات حفظ السلام إلى تراجع حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وينبغي ألا يترتب على انسحاب أي بعثة لحفظ السلام إهدار التقدم الذي تحقق بشق الأنفس فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وهذا ليس بمفهوم جديد. فقد أكد المجلس في القرار 2594 (2021) أهمية التحليل الجنساني والخبرة في القضايا الجنسانية ومراعاة تعميم هذا البعد وكفالة المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مراحل العمليات الانتقالية. غير أن بعض الأدوات التي طُورت في هذا السياق لم تُستخدم بعد. فكيف نضمن إذن ألا يؤدي الانسحاب إلى عرقلة المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة؟

أولاً، يجب أن تشكل المعايير الجنسانية جزءاً لا يتجزأ من جميع عناصر أي بعثة للأمم المتحدة منذ لحظة نشرها، كما أكد الأمين العام في تقريره لعام 2022 عن المراحل الانتقالية (S/2022/522). ويجب أن تستند هذه المعايير إلى عملية شاملة للجميع وأن تُطبق بشكل متسق. وتشكل قدرة المؤسسات الأمنية الوطنية على حماية السكان والحفاظ على الحيز المدني وضمان احترام حقوق الإنسان عنصراً أساسياً، وكذلك المشاركة المستمرة للنساء في عمليات صنع القرارات، بما فيها تلك المتعلقة بانسحاب البعثات ومستقبل بلدانهن. ويمكن أن تتضمن السياسات الجنسانية المخصصة، التي تتخذ شكل خطة عمل وطنية على سبيل المثال، جميع التدابير اللازمة للحفاظ على المساواة بين الجنسين وتعزيزها.

ثانيًا، من المهم أن نضع في اعتبارنا أن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية سكانها، مع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات وأوجه الضعف الخاصة بكل من الجنسين – وهي مسؤولية يجب أن تسترشد بالإطار الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وكما ناقشنا خلال الاجتماع المعقود بصيغة آريا في آذار/مارس، فإن الاتفاقية أداة حاسمة لمساءلة الدول عن حماية حقوق المرأة قبل وأثناء النزاعات وبعدها. ويجب على مجلس الأمن والأمم المتحدة العمل بشكل وثيق مع السلطات الوطنية والمحلية بمجرد نشر أي بعثة للأمم المتحدة بغية إعداد خطط الانسحاب وتيسير بناء القدرات ونقلها واعتماد نهج ميزنة يراعي الفوارق بين الجنسين ويستند إلى معايير مقررة.

أخيراً، من الضروري توثيق تجارب الانسحابات السابقة وتبادلها حتى يمكن استخلاص الدروس المستفادة من آثارها على حقوق المرأة ومشاركتها وأمنها. ففي مالي والسودان، على سبيل المثال، أدى الخفض التدريجي لقوات الأمم المتحدة إلى تعطيل عمليات رصد الحالة فيما يتعلق بحقوق المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والإبلاغ عنها وتحليلها. وتوفر لجنة بناء السلام منبرا لهذا التعلم الجماعي الذي يمكن أن يسهم أيضاً في عمل المجلس. ويقوم صندوق بناء السلام بدور مهم في المساعدة في سد أوجه النقص الأكثر إلحاحا في التمويل في المراحل الانتقالية. ولكن بينما ينبغي لنا تخصيص موارد إضافية للصندوق، فإن ذلك لا يكفي. ويجب التخطيط للمراحل الانتقالية بطريقة مستدامة، بما في ذلك بموارد من الميزانية العادية.

ومع تطور أنشطة حفظ السلام، لا يمكننا ترك النساء خلف الركب. فكفالة حقوقهن وأمنهن أمر حيوي لتحقيق السلام الدائم. وترسي القرارات التي نتخذها الآن أسس جهود حفظ السلام في

المستقبل. ويجب على المجلس أن يرقى إلى مستوى المفهوم القائل بأن النساء والفتيات لسن مجرد مستفيدات من السلام بل هن من الصناع الأساسيين له. والانتقال الناجح هو انتقال بمشاركة النساء ومن أجلهن.

السيدة برودهرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر سيراليون على عقد هذه الجلسة المفيدة بشأن موضوع بالغ الأهمية. وأود أيضا أن أشكر السيدة بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، والسيدة خير على إحاطاتهن الشاملة جدا. وأود أن أوضح ثلاث نقاط.

أولا، تقع على عاتق الدول مسؤولية حماية سكانها في جميع أنحاء أراضيها وفقا لالتزاماتها الدولية. ونظرا لتزايد العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، يجب حماية النساء والفتيات في جميع الحالات. وتتحمل النساء والفتيات وطأة تفشي العنف والعنف الجنسي والجنساني. ومن المهم بشكل خاص توخي اليقظة أثناء انسحاب عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ويشدد تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع (S/2022/522) على تأثير عمليات الانسحاب هذه على حماية المدنيين، ولا سيما النساء والفتيات، كما حدث عندما انسحبت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من السودان ومالي، مما جعل المدنيين أكثر عرضة للمخاطر. ويجب على البلدان التي تنسحب منها عمليات الأمم المتحدة وبعثاتها أن تسعى جاهدة لكفالة أن يجري الانتقال بسلاسة وعلى نحو مسؤول بالتعاون الوثيق مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأفرقتها القطرية والمجتمع المدني. ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة، فإن من واجب الدول تنفيذ قرارات مجلس الأمن بالكامل، بما في ذلك كل جانب من جوانب القرارات العشرة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويجب عليها ضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع الظروف وضمان سلاسة تسيير جميع عمليات الأمم المتحدة، ولا سيما إيصال المساعدات الإنسانية.

ثانيا، يجب أن تكون عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة مجهزة تجهيزاً كافياً لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك خلال الفترات الانتقالية. وهذا هو السبب في أن مستشاري الشؤون الجنسانية العسكريين، على سبيل المثال، رصيد مهم لا غنى عنه لتمكين حفظة السلام من تنفيذ الخطة على أرض الواقع. ومنذ عام 2021، استثمرت فرنسا أكثر من 650 000 يورو في تدريب أولئك المستشارين لتعزيز خبراتهم في القضايا الجنسانية.

ومن الضروري أيضاً أن تكفل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، لدى توليها المسؤوليات التي كانت تضطلع بها عمليات السلام، استمرار رصد انتهاكات حقوق الإنسان وجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما فيها العنف الجنسي، وذلك بالتنسيق مع السلطات الوطنية. ولا يتطلب ذلك تمويلاً كافياً فحسب، ولكن يتطلب أيضاً جدولاً زمنياً واقعياً لنقل المهام من العمليات إلى الأفرقة القطرية. وتؤيد فرنسا الجهود التي تبذلها في هذا الصدد السيدة براميلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وفريق الخبراء التابع لها. كما ندعم الجهود القيمة التي تبذلها أفرقة الخبراء التابعة للجان الجزاءات في مكافحة الإفلات من العقاب. ويجب أن يكون المجلس أكثر اتساقاً في فرض الجزاءات على مرتكبي العنف الجنسي أو المسؤولين عنه في أوقات النزاع.

ثالثاً، تكتسي مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في عمليات صنع القرار قبل وأثناء النزاع وبعده أهمية محورية لتحقيق السلام الدائم. وهناك العديد من الأمثلة على ذلك ولكن يتبادر إلى ذهني على وجه الخصوص مثال كولومبيا حيث تؤدي المفاوضات من المجتمع المدني دوراً أساسيًا في عملية السلام. وتمول فرنسا المنظمات النسوية في الميدان بما يصل إلى 250 مليون يورو خلال الفترة الحالية من خلال صندوق وطني مخصص. كما ندعم آليات العدالة الانتقالية، مثل لجان الحقيقة والمصالحة والتعويضات، التي تهدف إلى تعزيز سيادة القانون. وتهدف أيضا خطة عملنا الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى ضمان أن تراعي المؤسسات المنشأة بعد انتهاء نزاع أو خلال الفترة الانتقالية الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات مراعاة كاملة. كما إننا نؤيد مشروع التوصية العامة رقم 40

للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والتي تتناول، كما يعلم أعضاء المجلس، التمثيل المتكافئ والشامل للجميع للمرأة في نظم صنع القرار، ومن المقرر اعتماد التوصية في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وندعو إلى تعميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ونرحب في هذا الصدد بالدور الريادي الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وإدارة عمليات السلام، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، والمجتمع المدني.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين بالسيدة الغالي، نائبة وزير خارجية سيراليون، في رئاسة جلسة اليوم، وتشكر المديرة التنفيذية بحوث والأمينة العامة المساعدة بوبي على إحاطتيهما. وقد استمعت أيضا باهتمام إلى البيان الذي أدلت به ممثلة المجتمع المدني.

تمثل عمليات السلام وسيلة هامة لمجلس الأمن للاضطلاع بمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين. وفي السنوات الأخيرة، ومع التغيرات في العوامل التي تشمل الحالة في الميدان وإرادة البلدان المعنية، اضطرت بعض بعثات الأمم المتحدة إلى الانسحاب أو تقليص حجمها أو إجراء تعديلات. وكيفية إجراء عمليات انتقال سلسة مع الحفاظ على السلام والاستقرار في البلدان والمناطق المعنية هو موضوع هام لكي يواصل أعضاء المجلس التفكير فيه وتقييمه وتحسينه.

وفي هذا الصدد، فإن احترام سيادة البلدان المعنية وقيادتها شرط أساسي لا غنى عنه. وموافقة الدول المعنية مبدأ أساسي وُضع على مر السنين وينبغي الالتزام به بشكل فعال في جميع المراحل. وندعم الأمم المتحدة ومجلس الأمن في صياغة خطط انتقالية واستراتيجيات خروج واضحة وقابلة للتنفيذ لعمليات السلام تقوم على المراعاة والاحترام الكاملين لإرادة البلدان المعنية وتتماشى مع استراتيجياتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية، وذلك لضمان أن يكون الانتقال سلسا.

والمرأة صاحبة مصلحة مهمة في عمليات السلام. ويدعم القرار 1325 (2000) صراحةً مشاركة المرأة الكاملة على قدم المساواة في عمليات السلام ويدعو إلى تعزيز حماية النساء والفتيات في مناطق النزاع. وهي أيضا واحدة من مسؤوليات العديد من البعثات. وندعم المجلس في تبادل أفضل الممارسات وتقييم الدروس المستفادة بشأن كيفية النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بشكل أفضل في ضوء أوضاع عمليات السلام التي تمر بمرحلة انتقالية واحتياجاتها وما تواجه من تحديات.

إن التنمية أساس السلام، وينبغي أن يشكل تعزيز القدرات الإنمائية للبلدان المعنية الهدف الأساسي لعمليات السلام في المراحل الانتقالية. ولذلك، ينبغي أن نركز على تعزيز تمكين المرأة على أساس التنمية ودعم المرأة، التي تمثل نصف السكان، والاستفادة من حكمتها وإمكاناتها، وبالتالي تمكينها من تولي زمام مستقبلها ومصيرها بنفسها. وندعم تنفيذ بعثات الأمم المتحدة لولاياتها وتصميم المشاريع مع التركيز على الاحتياجات الطويلة الأجل والانتقالية من خلال تقديم المساعدة الفعالة لمناطق النزاع في تطوير البنى التحتية والتعليم والقضاء على الفقر، وذلك من أجل توطيد الأساس الهيكلي للمساواة بين الجنسين. وندعم البلدان المعنية في الارتقاء بحماية حقوق المرأة ومصالحها إلى مستوى الإرادة الوطنية بشأن هذا الموضوع، إلى جانب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والقيام باستثمارات مستدامة في مجال تمكين المرأة وتنميتها، وذلك من أجل مواصلة تعزيز تمثيل المرأة وإسماع صوتها فيما يتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

إن انتقال عمليات السلام لا يعني نهاية الدعم الدولي. ونحن ندعم المجتمع الدولي، على أساس احترام سيادة وقيادة البلدان المعنية، في مواصلة دعم البلدان التي تعاني من النزاعات وهدفها المتمثل في تنمية المرأة. ونؤيد مواصلة اضطلاع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما بأدوارها المتمثلة في مساعدة البلدان المعنية على التصدي بفعالية للتحديات التي تواجه المرأة، مثل الفقر والتمييز والفجوة الرقمية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو فعال، وأن تقدم الدعم المالي والتقني وبناء القدرات للبلدان النامية، ولا سيما البلدان

الأفريقية. وندعو بقوة إلى التعجيل بإصلاح الهيكل المالي الدولي وتعزيز سلطة البلدان النامية في صنع القرار في مجال إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية، وذلك لتهيئة الظروف المواتية للبلدان الخارجة من النزاعات لتحقيق التنمية والازدهار.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتسويتها وتهيئة بيئة سلمية للمدنيين، بمن فيهم النساء، هي شروط أساسية للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبغض النظر عن عمليات الانتقال أو التعديلات التي تمر بها عمليات السلام، فإن تعزيز التسوية السياسية لقضايا بؤر التوتر ينبغي أن يكون دائما الولاية الأساسية الأهم. وينبغي لبعثات الأمم المتحدة أن تكثف مساعيها الحميدة وجهود الوساطة، وأن تعمل على تحقيق أوجه التآزر مع المنظمات الإقليمية، وأن تدعم البلدان المعنية في تعزيز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والنهوض بالإدماج والمصالحة. وينبغي تقديم الدعم في مجال بناء القدرات لوكالات إنفاذ القانون في البلدان المعنية من أجل تعزيز قدرتها على حماية المدنيين والحفاظ على النظام الاجتماعي.

إن النزاع في غزة مستمر لآن منذ أكثر من 300 يوم، حيث قُتلت أكثر من 10 000 امرأة وتواجه أكثر من مليون امرأة وفتاة فلسطينية المجاعة. ونكرر دعوتنا جميع الأطراف للاستجابة لتوافق الآراء الساحق للمجتمع الدولي والعمل معاً على تعزيز التنفيذ الكامل والفعال لقرارات المجلس ذات الصلة من أجل تحقيق وقف فوري لإطلاق النار ووضع حد للكارثة الإنسانية واحتواء تبعات النزاع.

ولطالما ساعدت الصين بنشاط على مر السنين في إعادة الإعمار والتنمية في المناطق الخارجة من النزاعات في مجالات مثل التنمية الاقتصادية والتعليم والصحة والبنى التحتية. وقدمت الصين الدعم، من خلال صندوق السلام والتنمية المشترك بين الصين والأمم المتحدة، إلى البلدان المعنية في تنفيذ المشاريع والتعاون في مجالات مكافحة الإرهاب وحفظ السلام والمساعي الحميدة.

ولطالما اتخذت الصين، بصفتها البلد المضيف للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، إجراءات ملموسة للمساهمة في تنمية المرأة في البلدان النامية، ولا سيما في مناطق النزاع. وقد أوفدنا أكثر من 1 000 ضابطة وجندية إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقدمنا معونات غذائية طارئة للنساء والأطفال الذين يواجهون المجاعة في القرن الأفريقي، وساعدنا أكثر من 10 000 من القرويات في جمهورية أفريقيا الوسطى في بناء سقائف للفطر ومزارع للدجاج، وساعدنا النساء الأفغانيات في توليد الدخل من خلال ممر الصنوبر الصيني – الأفغاني. والصين على استعداد لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي لتقديم مساهمات إيجابية للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المديرة التنفيذية بحوث والأمينة العامة المساعدة بوبي والسيدة خير على توصياتهن الشاملة.

إن تسارع وتيرة عمليات الانتقال يطرح تحديات فريدة تتطلب منا اهتماما وعملا فوريين. ويجب أن تظل المساواة بين الجنسين في صميم استراتيجية المنظمة وحضورها وقدرتها على دعم بناء السلام المستدام. ومما يؤسف له أننا نشهد انسحاب عمليات الأمم المتحدة للسلام والبعثات السياسية الخاصة بدون استيفاء الحد الأدنى من الشروط اللازمة لضمان أمن المرأة وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وسيادة القانون.

إن التعجيل بخروج الشرطة وعمليات حقوق الإنسان يقيد بشدة قدرة الأمم المتحدة على حماية المدنيين، بما في ذلك من خلال الإنذار المبكر وأفرقة الرصد المتنقلة والوساطة المحلية. ومنذ عام 2019، شرعت جميع عمليات السلام المتعددة الأبعاد المتبقية في التخطيط للمراحل الانتقالية أو كثفت من التخطيط لها. واتساقًا مع سياسة الأمم المتحدة، يجب أن تضمن تلك العمليات إجراء مشاورات مجدية مع المجموعات النسائية وإدماج التحليل المراعي للمنظور الجنساني لقياس آثار عمليات الانتقال على النساء والرجال والفتيات والفتيان.

يشدد القرار 2594 (2021) على ضرورة تضمين التحليل الجنساني القوي والخبرة الفنية في مجال المساواة بين الجنسين في

جميع مراحل تخطيط البعثات وتنفيذ ولاياتها واستعراضها. ونؤكد على الحاجة الماسة إلى إدخال الخبرة الجنسانية بين أخصائيي المرحلة الانتقالية. ومن الضروري في تحديد المعايير التي تراعي الفوارق بين الجنسين ضمان عدم إجبار البعثات على الخروج دون استيفاء الحد الأدنى من شروط سلامة المدنيين وأمنهم. يكتسب ذلك أهمية خاصة في سياقات مثل انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونشر بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونؤيد دعوة الأمين العام إلى استخدام أوضح وأكثر اتساقاً للمعايير المراعية للمنظور الجنساني والمؤشرات القائمة بذاتها للمساواة بين الجنسين. وينبغي تقييم التقدم المحرز وتحديد الشروط الدنيا لضمان استدامة الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومع ذلك، يجب تنفيذ هذه الالتزامات. تواجه النساء في السودان أعمال عنف جنسي وجنساني على نطاق واسع ولا يزلن مستبعدات من محادثات ومفاوضات السلام. وكما حثت السيدة خير اليوم، يجب علينا حماية وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية. يجب ألا يضيع التقدم الذي أحرز بشق الأنفس في دعم الدور القيادي للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام خلال المراحل الانتقالية.

ويجب علينا أيضاً أن ندعو إلى زيادة تمثيل المرأة وزيادة خبرتها في مجال المساواة بين الجنسين على جميع المستويات في عمليات حفظ السلام، حتى مع انخفاض العدد الإجمالي للقوات. وهذا أمر حيوي لاستمرار المشاركة السياسية في قضايا المرأة والسلام والأمن في مرحلة ما بعد الانسحاب، وللاستفادة من الخبرة في مجال المساواة بين الجنسين ضمن ما تبقى من وجود الأمم المتحدة وبين المجتمعات المحلية المتضررة والبلدان المضيفة والجهات الفاعلة الإقليمية التي تتولى مهام حماية المدنيين. ومن الضروري الحفاظ على التقدم المحرز بعد مغادرة البعثات، بما يتفق مع سياسة الأمم المتحدة الانتقالية في سياق تقليص حجم البعثات أو انسحابها. ويجب أن يخصص التخطيط للمرحلة الانتقالية الموارد الكافية لمعالجة العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاع. وعلى الرغم من الاتفاق على الحاجة إلى مستشارين في مجال حماية المرأة، إلا أن هؤلاء الأخصائيين منتشرون في ثمانية بلدان فقط من بين أكثر من 20 بلداً شملها التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع (S/2024/292).

يمكن الاستفادة من صندوق بناء السلام في معالجة الثغرات الطارئة وتحفيز الإصلاح الذي يحدث تحولاً في القضايا الجنسانية في قطاعي الأمن والعدالة، وكذلك في قطاعي الحد من التسلح ونزع السلاح. وندرك الدور الاستشاري الهام الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في الدعوة إلى الاهتمام والدعم الدوليين المستمرين لأولويات بناء السلام في جميع مراحل العمليات الانتقالية للأمم المتحدة وما بعدها.

ختاماً، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى ضمان ألا يؤدي تقليص حجم البعثات إلى زيادة المخاطر التي تهدد أمن المرأة أو تقويض المكاسب التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين. إن عدم إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين في تلك التحولات يقوض أمن المرأة ويعرض السلام المستدام للخطر. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة لدمج المنظور الجنساني في جميع جوانب عمليات السلام والعمليات الانتقالية. وتعتبر زيادة التمويل وتعزيز المشاركة السياسية والدعم المستدام لقيادة المرأة وحمايتها من الأولويات الحاسمة.

السيدة كارتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر سيراليون على قيادتها في هذه المسألة. وأتوجه بالشكر إلى المديرة التنفيذية بحوث، والأمينة العامة المساعدة بوبي، وأخص بالشكر السيدة خير على جلب رؤيتها القيمة حول الوضع في السودان إلى القاعة اليوم.

مع تزايد أعداد عمليات الانتقال في البعثات، يجب على المجتمع الدولي أن يخطط بشكل مدروس لدعم المجتمعات خلال هذه اللحظات المتقلبة. ويجب أن يكون جزء من التخطيط المدروس لعمليات الانتقال في البعثات هو التركيز على النهج المراعية للمنظور الجنساني في السياسات والبرامج ووضع احتياجات النساء والفتيات على رأس قائمة الأولويات. كما يعني ذلك أيضاً ضمان تطابق الموارد مع أولوياتنا

وتمويل مسؤوليات المرأة والسلام والأمن تمويلاً كافياً. سوف أركز اليوم على ثلاث قضايا مترابطة ضرورية للحفاظ على حقوق النساء والفتيات أثناء العمليات الانتقالية وبعدها.

أولاً، يجب أن نعطي الأولوية لإشراك المجتمع المدني. ويجب التشاور بانتظام مع المجموعات المحلية التي تقودها النساء والناجيات وإدماج آرائهن بشكل هادف في التخطيط للمرحلة الانتقالية من قبل الأمم المتحدة والحكومات المضيفة. ويجب أن تكون الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أول شركائنا عندما نسعى إلى تنفيذ الأنشطة الأساسية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مع تقليص حجم البعثات. فعلى سبيل المثال، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو واحد من أخطر الأماكن في العالم بالنسبة للنساء والفتيات، يجب على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسلطات الكونغولية أن تدمج توصيات المجتمع المدني بشكل أفضل في التخطيط للفترة الانتقالية لأجل المراحل اللاحقة من عملية الانسحاب في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري.

ثانياً، أثناء الفترات الانتقالية، نشجع قادة البعثات على تقييم آثار تغير المناخ على الوضع الأمني باستخدام منظور المساواة بين الجنسين، ونقل تلك المعرفة إلى الحكومة المضيفة وفريق الأمم المتحدة القطري والكيانات الأخرى المكلفة بمعالجة دوافع النزاع بمجرد مغادرة البعثة. وتدعو الولايات المتحدة إلى إشراك مستشاري المناخ في البعثات لتحديد الجهود ذات الأولوية للتخفيف من الآثار وإشراك أفراد المجتمع، ولا سيما النساء والفتيات، في التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها. يمكن للتخطيط المدروس والشراكة مع مستشاري المناخ والمنظمات المحلية أن يدعم امتلاك زمام الأمور محلياً وجهود بناء السلام خلال اللحظات المحورية مثل سحب البعثات.

ثالثاً، يجب على البعثات والحكومات المضيفة والمجتمع الدولي العمل على منع العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، عند مغادرة البعثات، ودعم الضحايا والناجين. ويجب منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات بشكل فعال، وهذا هو السبب في أن الولايات المتحدة من أكبر المانحين لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وهو السبب في أننا ننسق بانتظام مع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف بشأن الجهود الرامية إلى منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي له. إن استمرار آليات الرصد ودعمها أمر ضروري لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. يمكن لآليات الرصد أن تساعد في مساءلة السلطات المحلية والجهات الفاعلة الدولية عن سلامة النساء والفتيات وحقوقهن. وعلاوة على ذلك، يوفر الرصد الفعال بيانات قيّمة لتزويد العمل الدولي بالمعلومات وتحفيزه. وفي الوقت نفسه، يجب أن تكون آليات الرصد مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المرأة ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار السيناريوهات التي تنشأ عن الخفض التدريجي. يجب أن تتضمن عملية التصميم أصوات النساء والفتيات.

في الختام، هناك المزيد مما يمكننا القيام به لدعم النساء والفتيات في البيئات الانتقالية. ويجب علينا إشراك منظمات المجتمع المدني والارتقاء بها بشكل فعّال، لا سيما تلك التي تقودها النساء والفتيات. ويجب أن نفهم تأثيرات تغير المناخ على السلام والأمن ونخطط لها. ويجب أن نحافظ على التركيز على إنهاء العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. لا يوجد مستوى مقبول من العنف. هذه هي الالتزامات الأخلاقية التي يجب أن نحققها معاً في الأوضاع الانتقالية الحرجة.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر السيدة سيما بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة مارثا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، والسيدة خلود خير، ممثلة المجتمع المدني، على المعلومات التي قدمنها، وأقول لهن إن موضوع نوع الجنس يمثل أولوية بالنسبة لإكوادور، ولا سيما في النزاعات وآثارها وعواقبها على النساء والأطفال.

يشكل خروج عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية وإعادة تشكيلها تحديات معقدة للمجتمع الدولي، وتزداد تعقيداً عندما يكون توقيتها وتخطيطها سيئاً. وكما يعترف القرار 2594 (2021)، فإن التجربة تُظهر أنه عندما لا تتم فترات الانتقال في عمليات السلام في

إطار من اغتنام الفرص والنظام الذي يدعم ويعزز مشاركة المؤسسات الوطنية، فإن المخاطر تزداد على المدنيين، وخاصة النساء والأطفال والشباب والأفراد ذوي الإعاقة، كما أن ذلك يزيد من المخاطر التي يتعرض لها المدنيون، ولا سيما النساء والأطفال والشباب والأفراد ذوو الإعاقة. وعلاوة على ذلك، لا يمكن إنكار أنه عندما يتم تهميش المشاركة الكاملة والهادفة والمتساوية والآمنة للمرأة في جميع مراحل مفاوضات السلام والعمليات الانتخابية والمشاركة السياسية، على النحو المطلوب في القرار 1325 (2000)، فإن ذلك يقوض جهود بناء السلام.

لذلك يجب علينا تحفيز التزام الدول وإرادتها السياسية لتوفير مواعيد نهائية تسمح للفرق الميدانية بتنسيق الجداول الزمنية المناسبة للانتقال، وتنفيذ بروتوكولات فعالة لنقل القدرات إلى المؤسسات الوطنية، وضمان الحفاظ على المعلومات الإحصائية المتعلقة بالنزاعات، وإعطاء الاستمرارية لعمليات الحوار الشامل ومتابعة القضايا العالقة.

ويمكن أن تكون حالة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مثالاً على الكيفية التي يمكن أن توفر بها ولايات البعثات تعزيز ودعم وتيسير عمليات الخروج والانتقال، استناداً إلى تنسيق حسن التوقيت مع المؤسسات الوطنية بشأن المشاريع والبرامج الجارية ومتابعة المسائل المعلقة.

إن ضمان تمويل عمليات حفظ السلام وبناء السلام خلال العمليات الانتقالية ضروري لضمان حشد الموارد في الوقت المناسب، بناء على إشراك ومشاركة النساء والشباب والأقليات العرقية، وبهدف تعزيز القيادة والتمكين مع التركيز على منظور المساواة بين الجنسين.

ونحث المجتمع الدولي على رصد ودعم الجهود المنسقة التي تبذلها الدول وعمليات السلام في حالات الانسحاب وإعادة التشكيل، ولا سيما الجهود الرامية إلى إعادة إنشاء الحيز المدني وإنشاء آليات شفافة للمساءلة ودعم تنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وسيعزز القيام بذلك التفاعل الحازم بين جميع الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية، بهدف النهوض ببناء مجتمعات عادلة وشاملة للجميع ومسالمة بروح ميثاق الأمم المتحدة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سيما بحوث، والأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، مارثا بوبي، والسيدة خلود خير على تقديمهن معلومات عن الحالة الراهنة فيما يتعلق بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتقييمهن لها.

ظللنا نولي اهتماماً شديدا للمشاكل التي تصدى لها القرار 1325 (2000). فروسيا تدرك أهمية مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام وترحب بتزايد دورها في المفاوضات وحفظ السلام. ولا يمكن المبالغة في تقدير إسهام المرأة في معالجة المسائل الأمنية وحل النزاعات المسلحة والتعافي بعد انتهاء النزاع. وللاشتباكات المسلحة آثار مأساوية على النساء والأطفال. لذلك يجب أن تؤخذ مصالحهم في الاعتبار بشكل كامل في التفاوض على الهدن واتفاقات السلام.

فواضح أن المرأة يجب أن تكون قادرة، على أقل تقدير، على التعبير عن مخاوفها للأطراف المشاركة في عمليات السلام. كما نرى العديد من النساء اللامعات والموهوبات وسط السياسيين والدبلوماسيين. لكننا نعتقد أن لا علاقة لتمكين المرأة بفرض معايير كمية مصطنعة على مشاركة النساء – فمجرد تحديد حصص لن يحل المشكلة. فأولاً وقبل كل شيء، ينبغي توجيه الجهود نحو تهيئة الظروف الملائمة لمشاركة المرأة بشكل فعال في العمليات السياسية وعمليات بناء السلام. ويجب علينا أن نأخذ في الاعتبار، في ذلك الصدد، خصوصيات كل حالة محددة ونعطي الأولوية للصفات المهنية للمرأة مع مراعاة مصالحها الشخصية.

وينبغي إيلاء اهتمام أكبر لمعالجة مشاكل التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر. وفي ذلك الصدد، من المهم للغاية تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية بهدف تنفيذ برامج التمكين الاقتصادي للمرأة. ويشمل ذلك تيسير الحصول على التعليم والتدريب الوظيفي والموارد والتقنيات اللازمة لبدء عمل تجاري وتطويره. واستقلال المرأة الاقتصادي ييسر حمايتها الاجتماعية واندماجها في عمليات بناء السلام.

ولكن تظل التدابير القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها الدول الغربية التي تتحايل على المجلس تشكل عقبة خطيرة. فلتلك التدابير تأثير ضار للغاية على وضع ورفاهية النساء وأسرهن، ما يقوض آفاقهن ويحرمهن من فرص العمل والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها من المجالات. وندعو الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى رصد الأثر السلبي لتلك التدابير بفعالية وتقديم مقترحات للتغلب على عواقبها السلبية، بما في ذلك على المرأة.

كما إن من المهم بشكل أساسي بذل جهود لحماية الأسرة والقيم الأسرية التقليدية، وهي بمثابة الأساس الأخلاقي لأي مجتمع وشرط مسبق ضروري لنجاح التنمية في الحاضر والمستقبل. ويجب أن تكون تلك الجهود متسقة ولا تسمح بازدواجية المعايير عندما يتعلق الأمر بضمان حقوق المرأة وكرامتها وأمنها.

وفي ضوء ذلك، من المؤلم أن نستمع إلى كل الكلمات الجميلة والتصريحات المقبولة عمومًا التي يتلفظ بها زملاؤنا الغربيون، لأننا في هذه اللحظة بالذات، في الألعاب الأولمبية في باريس – التي يحتكرونها هم بالأساس على حساب الحركة الأولمبية الدولية – نرى ملاكِمات يتعرضن للعنف علنًا من قبل رياضيات سبق أن فشلن في اجتياز اختبار الهرمونات من قبل الاتحاد الدولي للملاكمة. ووفقًا للاتحاد الدولي هن رجال، والمنطق السليم يفرض أنهن، في الحقيقة، رجال. ويُظهر هذا الأداء المقرف للغاية مدى الضرر الذي لحق بحقوق المرأة وكرامتها التي تسبب فيها جدول أعمال المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية التي يفرضها الغرب على العالم بقوة. ونعتقد أن تأثير النساء والزوجات والأمهات في العديد من المجتمعات التقليدية تركزت على العمليات السياسية والاجتماعية، بطرق ترسخت عبر قرون عديدة، وقد يكون تأثيرهن في مثل هذه الأماكن في الواقع أكثر فعالية مما هو عليه في المجتمعات التي تنادي بالأفكار الليبرالية.

وفيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإننا ندعم بشكل أساسي مبادرات الأمين العام لزيادة تمثيل المرأة في عمليات حفظ السلام. واعتباراً من تموز/يوليه 2024، كانت هناك 19 شرطية وعسكرية من روسيا تخدم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونعمل بنشاط على تدريب قوات حفظ سلام نسائية من بلدان ثالثة في مراكزنا المتخصصة التابعة لوزارة الداخلية والقوات المسلحة للاتحاد الروسي. ونفعل ذلك لأننا نعلم أن مشاركة المرأة تتيح لنا إقامة علاقات أكثر استدامة وثقة مع السكان المحليين. إن ذلك سيمكننا من منع الانتهاكات ضد النساء والأطفال والتحقيق في الحالات القائمة من الانتهاكات ضد النساء والأطفال واتخاذ التدابير اللازمة لتيسير إعادة تأهيل الضحايا وإعادة إدماجهم لاحقاً.

ولكن، قد تختلف الأوضاع في مناطق النزاع المختلفة التي تُنشر فيها عمليات حفظ السلام اختلافا كبيرا. كما إن التحديات التي يواجهونها متنوعة أيضاً. ولذلك، لا ينبغي المبالغة في التأكيد على أهمية عامل الجنسانية في وحدات حفظ السلام عندما يتعلق الأمر باستقرار الحالة الأمنية، لا سيما في المناطق المتضررة من الجماعات المسلحة والإرهابية.

يجب أن تكون أولوية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي إيجاد حل سلمي في أقرب وقت ممكن. ففي نهاية المطاف، تقع المسؤولية الرئيسية عن أمن وحماية المدنيين، بمن فيهم النساء، ورفاهيتهم في المقام الأول على عاتق الحكومات الوطنية. إننا نعرف أمثلة على قوات حفظ سلام بقيت في البلدان المضيفة لسنوات لكنها لم تتمكن من تغيير الحال بشكل كبير، بل إنها في بعض الأحيان أصبحت جزءاً من الأزمة نفسها.

وفي عالم مثالي، ينبغي أن ينتهي الخفض التدريجي لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بتسليم المسؤولية كاملة إلى الحكومة الوطنية في جميع المسائل. ولكن، كما قلنا سابقاً، ذلك ليس ممكناً دائماً. وإن كان الأمر كذلك، يمكن المضي في تقديم المساعدة اللازمة من خلال صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، بما في ذلك تلك التي تركز على تمكين المرأة.

كما اكتسبت المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، خبرة كبيرة في مساعدة دول القارة في المجالات التي نناقشها اليوم. وفي رأينا، ينبغي للمجتمع الدولي دعم تلك الجهود بتقديم الدعم اللازم.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن تقليص حجم بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي أن لا يؤدي إلى تراجع حماية المرأة ومشاركتها في حفظ السلام. بل على العكس، يجب أن تعزز العملية الجهود الوطنية والإقليمية التقليدية بهدف ضمان الأمن وتحقيق السلام الدائم والمستدام. وروسيا على استعداد للعمل بشكل بنّاء مع جميع من يتفقون على أهمية تلك المهمة.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سيراليون على تنظيم جلسة إحاطة اليوم. كما أشكر مقدمات الإحاطات اليوم – السيدة بحوث والسيدة بوبي والسيدة خير – على رؤاهن وتوصياتهن للمجلس.

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة تراجعاً في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في ثمانية بلدان. وهناك حاجة، أكثر من أي وقت سابق، إلى أن يركز المجلس على مرحلة ما بعد البعثة لحماية المكاسب التي تحققت أثناء وجود البعثة في الميدان. وغني عن البيان أن جميع عمليات الانسحاب يجب أن تتم بطريقة آمنة ومنظمة ومسؤولة وتدريجية ومستدامة. ويجب أن تهدف إلى دعم الاستقرار والأمن. وفي العديد من المناسبات التي اضطرت فيها بعثات الأمم المتحدة إلى الانسحاب المفاجئ دون وجود خطط لعملية انتقالية، شهدنا تجدد العديد من التحديات التي كانت قائمة في فترة ما قبل البعثة. ويجب معالجة ذلك الأمر. ويجب أن تحملنا رؤية عقود من الاستثمارات الدولية تتبخر بين عشية وضحاها على أن نفكر ملياً. فالانتقال الناجح من النزاع إلى بناء السلام والحفاظ على السلام أمر معقد ويتطلب نهجاً شاملاً للجميع. ولا يمكن تحقيق ذلك دون التزام حقيقي وقوي بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن نضمن مشاركة المرأة بصورة كاملة وهادفة وآمنة وعلى قدم المساواة في مفاوضات السلام وعمليات حفظ السلام وبناء السلام. فالسلام لا يمكن أن يستمر إذا حققه نصف السكان فقط وإذا تحقق من أجل نصف السكان فقط. وهذه المشاركة ضرورية لمنع تكرار نشوب النزاعات، ولهذا نحتاج إلى العناصر التالية:

أولا، التحليل الشامل المراعي للمنظور الجنساني وإدماج الخبرة المكتسبة في جميع مراحل العمليات الانتقالية. وينبغي أن يعمل مستشارو الشؤون الجنسانية ومستشارو شؤون حماية المرأة بشكل وثيق مع البعثات المغادرة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لضمان إدراج الأبعاد الجنسانية في جميع مراحل التخطيط للمرحلة الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تخصيص موارد كافية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية لمواصلة الجهود فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والحفاظ على المكاسب التي تحققت في هذا المجال.

ثانيًا، تؤدي المنظمات المحلية التي تقودها النساء دوراً حاسمًا في بناء قدرة المجتمع المحلي على الصمود وفي بناء السلام، وبالتالي فإن توفير الدعم المستمر لعملها أمر بالغ الأهمية، بسبل من بينها ضمان توفير التمويل. وستستمر سلوفينيا في دعمها لعمل المنظمات المحلية التي تقودها النساء وكذلك في دعمها المقدم من خلال صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني الذي يمكّن النساء بانيات السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان من الاستجابة للأزمات وبناء السلام في مجتمعاتهن.

ثالثاً، يجب أن نستثمر بقدر أكبر في تشجيع مشاركة المرأة وتوليها القيادة. ويجب أن نواصل تشجيع الجهات السياسية الوطنية الفاعلة على إشراك المرأة في وفودها. كما ينبغي تشجيعها على تخصيص موارد لتنفيذ الالتزامات الواردة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وإذا لزم الأمر، يمكن للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها إتاحة فرص للتدريب وبناء القدرات وتوفير أي نوع آخر من الدعم اللوجستي. ونُقدر خبرة لجنة بناء السلام ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هذا الصدد.

غالباً ما تكون النساء والفتيات أول من يعاني من الآثار المدمرة للنزاعات وآخر من يستفيد من السلام الذي يعقبها. وإذا أردنا المساهمة في تحقيق سلام دائم، فمن الضروري ضمان مشاركتهن في عمليات السلام والأمن مشاركة كاملة وهادفة وآمنة على قدم المساواة. ويجب حماية حقوقهن وضمان المساءلة عن العنف الجنسي والجنساني. وتمثل المراحل الانتقالية فرصة للتغيير الإيجابي. وينبغي أن تعد بعثات الأمم المتحدة نقاط مرجعية مراعية للفوارق بين الجنسين قبل

انسحابها، وذلك بالاشتراك مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وبالتعاون الوثيق مع الحكومات. فلا يمكننا تحقيق سلام منصف وشامل للجميع يعود بالنفع على الجميع إلا من خلال التمسك بالتزاماتنا بموجب الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بحضوركم في القاعة، سيدتي الرئيسة، وأشكر سيراليون على عقد جلسة الإحاطة الهامة اليوم التي تركز على مواصلة الالتزامات بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في سياق التعجيل بالمراحل الانتقالية لعمليات السلام. كما أشكر السيدة بحوث والسيدة بوبي والسيدة خير على إحاطاتهن الشاملة.

كلّف مجلس الأمن بعثات الأمم المتحدة الميدانية بمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي له وبوضع ترتيبات لرصده وتحليله والإبلاغ عنه. وعندما يتم التعجيل بالخفض التدريجي لعمليات السلام وانسحابها، من المهم أن يضع المجلس خططا انتقالية أكثر تقدما وشمولا للبعثات لتمكينها من ضمان نقل المهام المتعلقة بالتصدي للعنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع بشكل صحيح لمنع تأثير ذلك سلبا على تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأود أن أقدم ثلاث توصيات في هذا الصدد.

أولاً، من أجل دعم عمليات الانتقال المستدامة لبعثات الأمم المتحدة على أفضل وجه، ينبغي ضمان إتاحة الوقت الكافي لنقل المهام إلى الحكومات المضيفة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ومنظمات المجتمع المدني. وبناءً على ذلك، ينبغي لعمليات السلام التواصل مع أصحاب المصلحة من خارج البعثات منذ بداية عمليات الأمم المتحدة العادية للسلام. وعلاوة على ذلك، يجب أن تسترشد الأنشطة الرامية إلى تحقيق انتقال سلس بتحليل للنزاع مراع للمنظور الجنساني وأن تأخذ احتياجات النساء والفتيات في الاعتبار.

ثانياً، يجب أن يعمل المجتمع الدولي بأسره مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وغيرها من أصحاب المصلحة لضمان قيام المرأة بأدوار قيادية وكفالة قدرتها على التصرف. كما يجب أن نعطي الأولوية لضمان توفير حيز مدني للنهوض بمشاركة المرأة في السياسة وبناء السلام والعمليات الأخرى، أثناء العمليات الانتقالية وبعدها، مشاركة كاملة وهادفة وآمنة على قدم المساواة. ويشمل ذلك بناء قدرات القيادات والمؤسسات النسائية.

وكما يذكر الأعضاء، عقدت اليابان، خلال رئاستها للمجلس في آذار/مارس، مناقشة مفتوحة بعنوان "تعزيز منع نشوب النزاعات – تمكين جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك النساء والشباب" (انظر S/PV.9574)، أعقبها لقاء مع وسائط الإعلام حضره 67 بلدا، تعهدت بشكل مشترك بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام المستدام. وهذا يستلزم اتباع نهج شامل يُشرك جميع أفراد المجتمع، بما في ذلك النساء. وخلال تلك المناقشة، أكدت اليابان من جديد ضرورة إشراك المرأة في جميع مراحل عمليات حفظ السلام، بما في ذلك المراحل الانتقالية، وفي جميع الأنشطة الوقائية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وفي هذا السياق، نود التذكير بأن القرار 2594 (2021) يطلب إلى الأمين العام أن يكفل دمج احتياجات المرأة بالكامل في جميع المراحل المتسلسلة وذات الأولوية لولايات البعثات وعمليات انتقال البعثات.

ثالثاً، للحيلولة دون حدوث انخفاض حاد في التمويل وفي التدخلات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بعد مغادرة بعثة الأمم المتحدة، ينبغي وضع خطة انتقالية مسبقا. ويجب أن تكفل الخطة مشاركة المرأة، الأمر الذي سيسهم في منع الانتكاس إلى النزاع بعد انسحاب البعثة. وكما تعلمنا من تلك المناقشة المفتوحة، ينبغي إدماج منظور المرأة والسلام والأمن في أنشطة البعثات بمجرد نشرها. وينبغي لمجلس الأمن أن يشجع البعثات على التعاون مع جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي ستبقى في البلد بعد انسحاب البعثة، وأن يدعوها إلى تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأود أيضا أن أذكّر المجلس بأن لجنة بناء السلام لديها سجل جيد في عقد اجتماعات بشأن البلدان التي تمر بمراحل انتقالية للبعثات ومسائل المرأة والسلام والأمن حيث أنها تعقد اجتماعات لجميع أصحاب المصلحة لمناقشة كيفية تعزيز الدعم المقدم لتلك البلدان وتقدم مشورة مفيدة إلى مجلس الأمن.

في الختام، تؤكد اليابان من جديد التزامها بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ومنع العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في جميع مراحل عمليات السلام.

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): نشيد برئاسة سيراليون على عقد هذه الإحاطة حسنة التوقيت بشأن موضوع هام. كما نعرب عن امتناننا للسيدة سيما بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة مارتا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، وممثلة المجتمع المدني السيدة خلود خير على إحاطاتهن الشاملة والثاقبة.

نشهد عمليات خفض تدريجي وإعادة تشكيل وإغلاق معجل للعديد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة في العديد من المناطق. ترى موزامبيق أن هذه التحولات، إن أسيئت إدارتها، يمكن أن تشكل مخاطر كبيرة على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس فيما يتصل بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مجالات بناء السلام والأمن والتنمية. ومن الضروري أن توجه الدراسة المتأنية والتخطيط الدقيق تلك العمليات للتخفيف من المخاطر المرتبطة بها وضمان استدامة السلام والاستقرار. ويجب أن تكون حماية المدنيين ورفاههم، ولا سيما النساء والفتيات، على رأس أولوياتنا.

وتنطوي الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، باعتبارها عنصراً حاسماً في عمليات الأمم المتحدة للسلام، على إمكانية تحفيز السلام المستدام وتغيير حياة النساء والفتيات في المناطق المتضررة من النزاعات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين الحماية ودعم مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار وتمكين القيادة النسائية.

وفي هذا السياق، فإن الاعتبارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن حاسمة في الخفض التدريجي لعمليات السلام، وذلك في المقام الأول من أجل حماية التقدم المحرز في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وثانيًا للحفاظ على مشاركة المرأة في صنع القرار وبناء السلام؛ وثالثا لضمان الاستمرارية في منع العنف الجنسي والعنف الجنساني والتصدي لهما؛ ورابعاً لتجهيز المؤسسات الوطنية والمحلية لتولي المسؤوليات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛ وأخيراً، لتخصيص موارد كافية، مالية وتقنية على حد سواء، لدعم المبادرات بشأن المرأة والسلام والأمن خارج نطاق ولايات بعثات عمليات السلام. وموزامبيق مقتنعة بأنه يمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال الإدماج الشامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في التخطيط للمرحلة الانتقالية، ودعم القدرات الوطنية والملكية المحلية، وتعزيز الشراكات مع المنظمات النسائية ورصد التقدم المحرز وتكييف الاستراتيجيات.

وبالاستناد إلى تجربتنا بوصفنا بلدا مضيفا سابقا لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، يمكننا أن نشهد على أن هذه العملية كانت بمثابة تحول كبير بالنسبة لموزامبيق، مع التركيز على بناء القدرات الوطنية وتعزيز المشاركة الفعالة للمرأة ومعالجة التحديات الجارية. وقد أتاحت فترة ما بعد العملية فرصًا جديدة للمرأة في موزامبيق للمشاركة في مبادرات بناء السلام والتنمية. ويستمر إرثها في تشكيل مسار البلد. وقد تحقق ذلك بفضل جملة أمور منها ما يلي: أولاً، الإرادة السياسية القوية التي تجلت في المبادرات الحكومية للتصدي للعنف الجنساني وتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار؛ ثانياً، استمرار الدور الحاسم للمنظمات النسائية المحلية في تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛ وثالثاً، الدعم الدولي المستدام لمبادرات المرأة والسلام والأمن في موزامبيق.

وتكرر موزامبيق دعمها الثابت لإدماج الاعتبارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عمليات الأمم المتحدة للسلام. ونؤيد استخدام لغة قوية وقابلة للتنفيذ في قرارات مجلس الأمن بشأن عمليات الخفض التدريجي للبعثات وانسحابها. ونحث المجتمع الدولي على ضمان أن تكون عمليات الانتقال شاملة جنسانياً لضمان إحداث تغيير هادف ونجاح دائم. وهذا النهج ضروري لتمهيد الطريق لبناء مستقبل عادل ومستدام للنساء والفتيات في مجتمعات ما بعد النزاع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الجزائر الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد كودري (الجزائر): أعتذر عن طلب الكلام للمرة الثانية. لكن وفد بلدي لم يكن يتمنى أن يتم مزج السياسة بالرياضة، وخصوصا في سياق الألعاب الأولمبية الجارية. وقد سمعنا إشارة ضمنية، ولكنها كانت موجهة بوضوح إلى بطلة رياضية من بلدي. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد ما يلي:

ولدت الملاكمة الشجاعة السيدة إيمان خليف أنثى. وعاشت طوال طفولتها كفتاة مفعمة بالحيوية. ومارست الرياضة كامرأة بكامل المقاييس. ولا يوجد أدنى شك في هذا الأمر، إلا من جانب أصحاب النوايا السياسية التي لا نعرف أهدافها.

وختاما، أود أن أحيل الجميع في المجلس إلى اللجنة الأولمبية الدولية نفسها التي اعترفت في بيان لها بوضوح لا يدع مجالا للشك ببطلتنا الرياضية الشجاعة والفخورة وأسكتت كل المشككين في كونها امرأة جزائرية أصيلة.

رُفعت الجلسة الساعة 12/05.